

Distr.: General
11 June 2020
Arabic
Original: English/French



رسالة مؤرخة 10 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها القاضي كارمل أغويس، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والسيد سيرج براميرتز، المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، فضلا عن البيانات التي أدلى بها ممثلو بلجيكا وإستونيا وفرنسا وإندونيسيا والنيجر والاتحاد الروسي وسانت فنسنت وجزر غرينادين وجنوب أفريقيا وتونس والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بالتداول بالفيديو بشأن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، الذي عقد يوم الاثنين 8 حزيران/يونيه 2020. وأدلى ببيانات أيضا ممثلو البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا.

ووفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن وباء كوفيد-19، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نيكولا دو ريفيير

رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

بيان رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضي كارمل أغويس

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

في آخر مرة خاطبت فيها المجلس في كانون الأول/ديسمبر 2019 (انظر S/PV.8681)، كان العالم مكانا مختلفا جدا. لقد جلست قبالة الوفود وألقيت تقريرتي من أحد طرفي طاولة حدود الحصان في قاعة مجلس الأمن. وكانت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين على وشك الانتهاء من عبء القضايا الجارية بحلول نهاية هذا العام، باستثناء أعمال الاستئناف المحتملة المعلقة. وكانت الاستعدادات جارية لتحويل تركيزنا إلى الوظائف المتبقية في الأجل الطويل، على النحو الذي توخاه هذا الجهاز أصلا.

ومن المحزن أنه لم يسلم أي جزء من أجزاء العالم من هذا الوباء الرهيب، واليوم، وأنا أتكلم إلى المجلس من أمام شاشة حاسوبية في لاهاي، يجب أن أعترف بأنني أشعر بشدة بنقل المسؤوليات التي أناطها بي مجلس الأمن. وتشمل هذه المسؤوليات مسؤولياتي تجاه المتهمين والمحتجزين والمدانين لدى الآلية الذين ينتظرون بدء الإجراءات أو يقضون أحكاما في أفريقيا وأوروبا؛ ومسؤولياتي تجاه الضحايا والشهود، بمن فيهم الذين يعيشون في رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة؛ ومسؤولياتي تجاه الموظفين المتقاعين لدى الآلية، وهم من مواطني 75 بلدا مختلفا؛ ومسؤولياتي تجاه مجلس الأمن، وعلى نطاق أوسع، الأمم المتحدة قاطبة.

إن الإسقاطات التي قدمت في كانون الأول/ديسمبر الماضي لم تأخذ في الاعتبار أن وباء عالميا سيؤدي إلى توقف العالم عن العمل فعلا. ومع ذلك، وحتى في ظل هذه الظروف، ظلت الآلية عاملة وحققت النتائج. فقد تم الاضطلاع بواجبات الإبلاغ المتصلة باستعراض ولاية الآلية، فضلا عن المسؤوليات الدورية الأخرى. وتم الحد قدر الإمكان من حالات التعطيل، حيث يعمل القضاة والموظفون بجد وراء الكواليس لضمان أقصى قدر من الاستعداد لموعد استئناف النشاط داخل قاعة المحكمة. والأهم من ذلك هو التقدم الملحوظ الذي أحرز في جهود تعقب الهاربين.

ومعروض على مجلس الأمن عدة وثائق شاملة أعدتها الآلية لاستعراض التقدم المحرز في عملنا. ونحن ممتنون للفرص المتاحة للتفكير في إنجازاتنا وتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التحسين والكفاءة.

وفي الأشهر الماضية، انصب التركيز الرئيسي للآلية على كفالة استمرار وظائفها القضائية دون انقطاع. ولهذا الغرض، استخدمنا بالكامل الأدوات المتاحة في الإطار القانوني لدينا وقمنا بتكييف الإجراءات الداخلية عند الاقتضاء. وعلاوة على ذلك، وفي حين أن الوباء قد أثر على الإجراءات المتخذة في المحاكم، فقد أحرز التقدم بشأن القضايا بعدد قليل نسبيا من حالات التوقف لأن جزءا كبيرا من نشاطنا القضائي يجري كتابة. ومع ذلك، من المتوقع الآن أن تختتم في الجزء الأول من المرحلة التالية القضايا التي كان من المقرر أن تختتم بحلول نهاية هذا العام.

وفي هذا الصدد، يمكنني أن أذكر محاكمة ستانيشيتش وسيماتوفيتش في لاهاي، التي أوقفت فيها القيود المتصلة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) النشاط داخل قاعة المحكمة أثناء النصف الأخير من مرافعة الدفاع عن السيد سيماتوفيتش. ومن المتوقع أن يتسنى استئناف النظر في الدعوى في 7 تموز/يوليه والاستماع إلى جميع الشهود قبل نهاية هذا العام. ومن المتوقع صدور الحكم الابتدائي بحلول نيسان/أبريل 2021.

وبالمثل، في قضية ملاديتش، فإن جلسة الاستئناف التي كان من المقرر عقدها في آذار/مارس ولكنها أرجئت إلى حزيران/يونيه بسبب إجراء السيد ملاديتش لعملية جراحية - قد عُلقت مؤخرا حتى إشعار آخر بسبب الأثر الذي لا مفر منه للوباء. وفي غضون ذلك، يتواصل العمل، ودائرة الاستئناف على استعداد للنظر في الطعون في قضية ملاديتش حالما صار القيام بذلك مأمونا وممكنا. ومن المتوقع أن يصدر حكم الاستئناف بعد تسعة أشهر من النظر في الطعون.

وفي فرع أروشا، أرجأ القاضي الوحيد إلى نهاية آب/أغسطس بدء المحاكمة في قضية المدعي العام ضد ماكسيميليان تورينابو وآخرين، التي تشمل عدة متهمين وتتعلق بانتهاك حرمة المحكمة. ويعزى ذلك أيضا إلى القيود المفروضة على السفر وغيرها من القيود التي تحول دون تنقل الأشخاص الرئيسيين الموجودين في ثلاث قارات مختلفة - بمن فيهم المتهمون ومحاموهم، فضلا عن الشهود. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال التحضير للدعوى التمهيدية والمحاكمة جاريا، ومن المتوقع صدور الحكم في آذار/مارس 2021.

وفي حين أن هذه التأخيرات، للأسف، خارجة عن إرادة الآلية، فإننا نؤكد أن جميع الجهود تبذل من أجل بدء النظر في هذه القضايا وإنجازها بأسرع ما يمكن.

ويجب أيضا إعادة تقييم عبء عملنا في ضوء تحقيق تقدم كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأشير هنا إلى إلقاء القبض على الهارب السيد فيليسيان كابوغا. وإذ أن السيد كابوغا وآخرين ظلوا هاربين من العدالة طيلة أكثر من 20 عاما، فقد كانت محاكمات الهاربين - حتى الآن - تندرج في إطار التخطيط للطوارئ ولم تكن جزءا رئيسيا من عملياتنا. وقد حقق المدعي العام براميرتز وفريقه هذا الجانب الأساسي الذي طال انتظاره من ولايتنا. وينبغي الإشادة بهما لما بذلاه من جهود. وأسهمت فرنسا، إلى جانب الدول الأعضاء والشركاء الآخرين، في تحقيق هذا الإنجاز العظيم وتستحق الثناء. وبالمثل، يجب توجيه الشكر والتهنئة إلى جميع الذين ساعدوا الآلية في تأكيد وفاة أحد الهاربين الآخرين، وهو السيد أوغسطين بيزيمان.

ولا يسعني إلا أن أتساءل عن عدد الهاربين الذين يمكن تقديمهم إلى العدالة إذا استمر التعاون والثقة الواضحان من تلك الإنجازات. وينبغي ألا نتوقف هنا. فلنستخدم هذا الزخم لمواصلة النهوض بقضية العدالة الدولية.

وعلى النقيض من ذلك، فإن حالة الأشخاص التسعة الذين تمت تبرئتهم والإفراج عنهم في أروشا تمثل صورة أكثر قتامة. وكما قلت من قبل، بل وكما اعترف المجلس بذلك في عدة قرارات، لا يمكن للآلية أن تحل هذه المسألة بمفردها. ونعتمد على حسن نية أعضاء المجلس والتزامهم. ولا شك في أن كل فترة من فترات الإبلاغ التي تمر بسرعة كبيرة بالنسبة لنا، نتواصل إلى ما لا نهاية بالنسبة لهؤلاء الرجال التسعة، الذين يعانون أحدهم من حالة من عدم اليقين منذ عام 2004. وفشلنا المشترك في إيجاد حل لا يمكن إلا أن

يقوض الثقة في نظامنا ويقوض النجاحات الأخرى. ولذلك، أحث مرة أخرى المجلس على تقديم الدعم للمساعدة في إنهاء هذه الحالة التي لا تطاق.

وأود الآن أن أتطرق إلى الإفراج المبكر، وهي مسألة ذات أهمية خاصة لمجلس الأمن على النحو الوارد في القرار 2422 (2018) وأرى أهميتها القصوى أيضا. ولضمان قدر أكبر من الشفافية والتشاور والاتساق في هذا الصدد، أصدرت في الشهر الماضي توجيهات عملية منقحة بشأن إجراءات طلبات العفو أو تخفيف العقوبة أو الإفراج المبكر. وأنا على ثقة من أن تلك التوجيهات ستساعد على توضيح الإجراءات ذات الصلة وضمان عملية مبسطة تتوخى أيضا جمع معلومات أكثر شمولاً ويستند إليها اتخاذ القرارات. ومن بين التحسينات الإجرائية تغييران جوهريان يبينان مستوى الصلاحية الحالية للآلية للإفراج المبكر وسلطة الرئيس التقديرية المتأصلة في منح الإفراج المبكر المشروط.

وفي معرض الحديث بشكل أعم عن إنفاذ الأحكام في ظروف جائحة كوفيد-19 اتخذت خطوات استباقية لطلب معلومات منتظمة من الدول المعنية بتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتدابير المتخذة في جميع السجون التي يقضي فيها الأشخاص المدانون من قبلنا مدة عقوبتهم. وتمشيا مع طلي المؤرخ 24 نيسان/أبريل 2020 فإنني أتلقى معلومات مستكملة كل أسبوعين. وبالمثل طلبت معلومات عن الوضع في مرافق الاحتجاز التابعة للآلية في أروشا ولاهاي. وبما أننا نولي أهمية بالغة لسلامة ورفاه المتهمين والمحتجزين والمدانين، فسوف أتابع هذه المسائل عن كثب في الأشهر المقبلة. وفي غضون ذلك، أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الدول المعنية بالتنفيذ على تعاونها الممتاز في هذا الصدد وغيره من الجوانب.

وللأسف فإن جائحة كوفيد-19 هي ليست الفيروس الوحيد الذي نواجهه. وبينما نتصدى بصورة جماعية للتحديات التي تفرضها هذه الأزمة العالمية التي لم يسبق لها مثيل، يجب ألا نتجاهل مخاطر الكراهية المتوطنة والانقسام والحرمان. ويجب أن نقف بقوة في وجه أولئك الذين يفضلون الإفلات من العقاب على العدالة. وتشير الفترة قيد الاستعراض إلى صفحتين مشينتين في تاريخنا الجماعي. لقد شهد العام الماضي مرور 25 عاما على الإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا، ويصادف هذا العام مرور 25 عاما على الإبادة الجماعية في سريرينيتسا. وبالرغم من إدراكنا لأن الأوبئة لا تسببها جميع العوامل المسببة للمرض، فنحن نرى كل يوم كيف أصبحت هذه القوى المدمرة أكثر ضراوة بينما يزداد دعاة الكراهية شجاعة. ويجب أن نتصدى لروايتهم للأحداث وأن نقدم تضامنا ودعما لجميع الذين عانوا وما زالوا يعانون. وبهذه الروح سنشارك الآلية في أحداث الشهر المقبل الرامية إلى إحياء ذكرى مرور 25 عاما على الإبادة الجماعية في سريرينيتسا. ويحدوني وطيد الأمل في أن تحيي جميع الدول الأعضاء ذكرى هذه المناسبة المهولة والحزينة.

وعلى الرغم من أن الآلية مطالبة برسم مسار مختلف عما أعلن عنه سابقا، فإنني فخور بالقول أننا قد ارتقينا إلى مستوى التحدي. ولم يكن من الممكن إحراز أي تقدم في التقارير المعروضة عليكم بدون قضائنا وموظفينا المخلصين وجميع الذين يسهمون في عمل الآلية بشكل يومي. وأشكرهم وأثني عليهم على التزامهم وجهودهم المتميزة طوال الوقت، وخاصة في الأشهر الأخيرة. وفي أوقات صعبة كهذه، يُذكر المرء بالأهمية الفريدة للناس في حياتنا - أسرنا وأحبائنا وزملائنا.

وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني لجميع الدول الأعضاء على اهتمامها اليوم وعلى مساعدتها ودعمها الثابتين للآلية. وأتطلع إلى المرة القادمة التي يمكننا أن نلتقي فيها شخصيا بأمان.

المرفق الثاني

بيان المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، سيرج براميرتس

أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن أنشطة مكتب المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

يقدم تقريري الخطي تفاصيل عن أنشطتنا والنتائج التي حققناها خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بأولوياتنا الاستراتيجية. وأود اليوم أن أسلط الضوء على بضعة مسائل هامة.

ويتمثل أهم تطور منذ تقريري الأخير (انظر S/PV.8681) في أن لدينا الآن بيانات عن اثنين من كبار الفارين الثلاثة الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم. ففي 16 أيار/مايو أُلقت السلطات الفرنسية القبض في باريس على فيليسيان كابوغا، وهو أحد أكثر الفارين المطلوبين ويُزعم أنه كان من كبار المتورطين في الإبادة الجماعية التي حدثت في عام 1994 ضد التوتسي في رواندا. وكان هذا الاعتقال تنويجا لاستراتيجية التعقب المنقحة التي وضعها مكنتي، فضلا عن الجهود المكثفة منذ عام 2016.

وكما أبلغت المجلس من قبل فقد انتقلنا من رد الفعل للمعلومات من المصادر البشرية التي ثبت عدم موثوقيتها إلى تحقيق أكثر استباقية وقائم على التحليل. وقمنا كذلك بوضع استراتيجيات محددة لكل من الفارين.

وبالنسبة لكابوغا، ركزت جهودنا على مدى السنوات العديدة الماضية على أفراد أسرته الذين يعيشون في أوروبا الغربية، الذين خلصنا إلى أنه من المرجح جدا أن يكونوا شبكة دعم لكابوغا. ومن خلال التحقيق واستبعاد المعلومات غير الموثوقة ركزنا اهتمامنا بشكل متزايد على المواقع المحتملة في بلجيكا وفرنسا.

وحققنا تقدما كبيرا غير مسبوق في وقت سابق من هذا العام. وتمكننا من خلال جمع وتحليل ثروة من البيانات التي تم الحصول عليها من السلطات الوطنية من تحديد نمط تحركات أفراد الأسرة مع التركيز على منطقة سكنية محددة في أسينبير سور سين بالقرب من باريس.

ثم اتصلنا بالسلطات الفرنسية التي أكدت معلوماتنا الاستخبارية وتمكننا من تحديد الموقع المحدد الذي يعتقد أن كابوغا يختبئ فيه. وخططنا معا لعملية اعتقال متطورة ومنسقة نُفذت بنجاح صباح يوم 16 أيار/مايو.

وأود أن أعرب عن عميق تقديرنا وشكرنا لفرنسا وسلطاتها على تعاونهما الاستثنائي، ولا سيما المكتب المركزي لمكافحة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب، ومكتب المدعي العام لمحكمة الاستئناف في باريس.

وفي تطور ذي صلة، أعلنْتُ في 22 أيار/مايو أن مكنتي قد أكد وفاة هارب رئيسي آخر من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا - أوغسطين بيزيماننا، وزير الدفاع السابق في الحكومة المؤقتة، الذي يُزعم أنه كان أحد كبار المتورطين في الإبادة الجماعية التي حدثت في عام 1994. وبالمثل، كان تأكيد وفاة

ببزيما نتيجة لاستراتيجيتنا المنقحة وجهودنا المكثفة في السنوات القليلة الماضية. وبعد أن استعرضنا جميع المعلومات الاستخبارية المتاحة، قدرنا أن من المرجح أن يكون ببزيما قد توفي. ثم عملنا بنشاط للتحقق من هذه الفرضية.

وبمساعدة مختبر تحديد الحمض النووي التابع للقوات المسلحة للولايات المتحدة ومعهد الطب الشرعي الهولندي، قررنا في أواخر العام الماضي أن الرفات التي عُثر عليها في بوانت - نوار، جمهورية الكونغو، قد تطابقت مع العينات المرجعية التي تم الحصول عليها من والدة ببزيما. وفي وقت لاحق أجرينا تحقيقات شاملة لاستبعاد احتمال أن تكون الرفات منسوبة لأي من الأقارب الذكور لببزيما من ناحية الأم. وبناء على ذلك، خلصنا إلى أن ببزيما قد توفي، وسوف نقدم في المستقبل القريب طلبا لإنهاء الإجراءات المتخذة ضده رسميا.

كانت تلك النجاحات نتيجة لجهودنا الجماعية. وبالطبع، يجب أن تكون مشاعرنا أولا مع ضحايا الإبادة الجماعية والناجين منها. إن مطالبهم بتحقيق العدالة هي سبب وجودنا. إن ثقتهم ودعمهم يجعلنا عملنا ممكنا.

وكان دور مجلس الأمن حاسما. فقد قدم دعمه الكامل لجهودنا المتجددة على مدى السنوات العديدة الماضية، ودعا مرارا جميع الدول الأعضاء إلى التعاون في البحث عن الهاربين. وفي المقابل، ساعدنا أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة في الحصول على المعلومات الاستخبارية والمعلومات التي نحتاجها للمضي قدما في تحقيقاتها.

وقائمة الدول الأعضاء التي قدمت مساعدة هامة بصفة خاصة طويلة، ولكن كل منها يستحق التقدير. ولذلك، أود، بالنيابة عن مكتبي، أن أشكر على وجه التحديد سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية في ألمانيا وبلجيكا وجمهورية الكونغو ورواندا وسويسرا وفرنسا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنمسا وهولندا والولايات المتحدة على مساهماتها، وكذلك وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). لقد أظهرنا معا مرة أخرى النتائج الباهرة التي يمكن تحقيقها من خلال التعاون الدولي.

وأخيرا، فإن النتائج هي تقدير لمهارة وتفاني موظفي مكتب المدعي العام، الذي أظهر باستمرار أعلى معايير الامتياز المهني.

علينا الآن أن نضاعف جهودنا لتحديد مكان الهاربين المتبقين وإلقاء القبض عليهم. لقد ولدت الأسابيع القليلة الماضية زخما كبيرا. ويمكننا معا أن نستفيد من ذلك وأن نوجه رسالة واضحة مفادها أن جميع الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا سوف يتم توقيفهم.

ويواصل مكتبي بنشاط متابعة تحقيقات واعدة. لدينا أدلة موثوقة عن مكان وجود الهاربين الستة. وكما يبين اعتقال كابوغا بوضوح، فإن العنصر الحاسم في مواصلة نجاحنا سيكون التعاون من جانب الدول الأعضاء.

للأسف، من الواضح الآن أننا لو حظينا بتعاون فعال في الوقت المناسب في آب/أغسطس 2018، لكان قد تم القبض على هارب آخر. وما زلنا نتحاور مع سلطات جنوب أفريقيا ونثق بأنها ستستجيب على

نحو فوري وكامل لطلباتنا المستمرة. وقد أبلغ مكتبي عن التحديات الأخرى العديدة التي نواجهها في الحصول على التعاون، ولكن العديد من طلباتنا قد تم تجاهلها وظلت دون رد.

وقد شجع الاتحاد الأفريقي جميع الدول الأعضاء فيه على التعاون مع مكتبي للقبض على الهاربين المتبقين، مردداً بذلك نداءات مجلس الأمن المتكررة. ويثق مكتبي في أن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، في المستقبل، ستولي طلباتنا للمساعدة أولوية وستكفل حصولنا على الدعم الذي نحتاجه لإنجاز ولايتنا الهامة. إن أقل ما يستحقه ضحايا الإبادة الجماعية التي تعرض لها التوتسي في رواندا في عام 1994 والناجين منها هو بذل قصارى جهودنا الجماعية.

وفيما يتعلق بالمحاكمات والاستئنافات التي نجرها، يقدم تقرير الخطة تفصيل عن جميع أنشطتنا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأود أن أكرر التزامنا باتخاذ كل ما نستطيع من خطوات للتجديد بإنجاز هذه الإجراءات.

وفي ضوء الجائحة العالمية لمرض فيروس كورونا (COVID-19)، ستقرر الدوائر المعنية موعد استئناف وقائع جلسات المحكمة في قضية المدعي العام ضد ماكسيميلين تورينابو وآخرين، وقضية ستانيسيتش وسيماتوفيتش وقضية ملاديتش. وقد أكد مكتبي استعدادنا للنظر في جميع إمكانيات استئناف جلسات سماع الدعوى في أقرب وقت ممكن. والنقطة التي أود أن أؤكد لها الآن هي أنه بينما علقت الإجراءات في المحكمة، فإن مكتبي واصل إجراءات التقاضي بشكل كامل في جميع قضايا خارج قاعة المحكمة. وقد واصلنا تقديم عدد كبير من الطلبات والرد عليها. وقد اغتصمنا الفرصة للمضي قدماً في مجالات أخرى من مجالات المسؤولية، بما في ذلك إعداد عرائض المحاكمة في قضية تورينابو والمذكورة النهائية للمحاكمة في قضية ستانيسيتش وسيماتوفيتش. وفي قضية ملاديتش، واصل فريقنا استعداداته حتى يتمكن من تقديم المرافعات الشفوية بمجرد تحديد موعد جلسة الاستئناف.

وواصل مكتبي أيضاً الاستجابة لطلبات المساعدة الواردة من السلطات الوطنية. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، تلقينا عدداً كبيراً من طلبات المساعدة، ونتوقع تماماً أن يتم تلقي عدد أكبر من الطلبات في المستقبل.

ولذلك، كفل مكتب المدعي العام بفعالية استمرار العمل بشكل كامل على الرغم من جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) وترتيبات العمل عن بعد. ويعزى هذا الإنجاز إلى حد كبير إلى موظفينا، الذين واصلوا أداء مسؤولياتهم بالكامل على الرغم من التحديات الكبيرة.

ومع اعتقال فيليسيان كابوغا، من المهم أيضاً أن نذكر أنفسنا بأن محاكمة مجرمي الحرب المزعومين ليست نهاية إجراءات العدالة. بالنسبة للضحايا والناجين في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، من الأهمية بمكان أن يتم الاعتراف بالجرائم التي تعرضوا لها والإقرار بها.

للأسف، وكما أبلغت المجلس مراراً، فإن إنكار الجرائم وتمجيد مجرمي الحرب المدانين لا يزالان من التحديات الهائلة. ولا تزال هناك جهود متضافرة تبذل بين الجاليات الرواندية في الشتات على وجه الخصوص لإنكار الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا. ويروج البعض لروايات تشكك في الحقائق التاريخية وتقلل إلى أدنى حد من نطاق الإبادة الجماعية. ويواصل البعض الآخر إنكار ارتكاب الجرائم بقصد القضاء على جماعة التوتسي كلياً أو جزئياً

كما أن إنكار الجرائم وتمجيد مجرمي الحرب المدانين منتشران في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة. وللأسف، غالباً ما يكون الإنكار والتمجيد مدفوعين أو مدعومين من قبل السياسيين والمسؤولين الحكوميين في جميع أنحاء المنطقة.

وقد سبق أن ذكرتُ التدخل السياسي في العدالة المختصة بجرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة. وفي الأسبوع الماضي فقط شهدنا مثلاً مثيراً للجزع على هذا التدخل في البوسنة والهرسك.

وما فتئ مكتبي يدعم دائماً مكتب الادعاء العام للبوسنة والهرسك ورئيسه الحالية. لقد كانت تجربتنا الطويلة هي أنها وفريقها يضطعون بمسؤولياتهم بشكل مهني وأخلاقي، ونحن على ثقة من أنهم سيواصلون محاكمة جميع المسؤولين عن جرائم الحرب، دون اعتبار للعرق أو المركز الرسمي. وفي حين أن هذا المثال واضح بشكل خاص، فإن مناخ الإنكار والتمجيد والتسييس في جميع أنحاء المنطقة يؤثر تأثيراً مثبطاً على المدعين العامين والقضاة ويقوض سيادة القانون.

سيصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للعديد من الجرائم والأحداث البارزة التي وقعت في النزاعات في يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك الإبادة الجماعية في سربرينيتشا. وينبغي أن تكون هذه الذكريات السنوية لحظات مهمة لإحياء ذكرى الضحايا وإدانة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية بصوت واحد. ويدعو مكتبي جميع المسؤولين والشخصيات العامة في المنطقة إلى التصرف بمسؤولية ووضع الضحايا ومعاناة المدنيين في صدارة جميع أنشطة الاحتفال بهذه الذكريات السنوية. وينبغي أن يدينوا علناً إنكار الجرائم وتمجيد مجرمي الحرب، بدلاً من دعمها بالخطاب العام والأموال. وبعد مرور 25 عاماً، تأخر كثيراً التوقف عن خطاب الماضي، وهناك حاجة ماسة إلى قيادة تؤيد المصالحة وبناء السلام.

في الختام، ومع اعتقال فيليسيان كابوغا وتأكيده وفاة أوغستين بيزيماننا، تم حصر اثنين من الهاربين الروانديين الرئيسيين الثلاثة. ويركز مكتبي الآن تركيزاً قوياً على تحديد مكان الهارب الرئيسي المتبقي، بروتايس مبيرانيا، فضلاً عن الهاربين الخمسة الآخرين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذين ما زالوا طلقاء. وكما أثبتت الأحداث الأخيرة مرة أخرى، يمكن إلقاء القبض على هؤلاء الهاربين بالتعاون الفعال وفي الوقت المناسب من جانب الدول الأعضاء. ويقوم مكتبي بإعداد عدة طلبات للمساعدة، وسيتصل بالدول الأعضاء ذات الصلة بالتماس الدعم. من الأهمية بمكان الآن أكثر من أي وقت مضى أن تُوجه رسالة واضحة بأن التعاون مع مكتبي ليس شرطاً قانونياً فحسب، بل هو، أكثر من ذلك، التزام أخلاقي تجاه الضحايا والناجين.

وعلاوة على ذلك، لا تزال ملتزمين بإنجاز وظائفنا الأخرى بكفاءة وفعالية. وقد كفلنا استمرارية تصريف الأعمال بشكل كامل على نحو فعال، على الرغم من جائحة فيروس كورونا، وما زلنا نرفع دعاوى نشطة بشأن قضايانا الجارية ونقدم الدعم الكامل للعدالة بخصوص جرائم الحرب في المحاكم الوطنية.

وفي هذا الصدد، يرحب مكتبي باعتراف مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالتزامنا برؤية مجلس الأمن للآلية بوصفها "هيكلًا صغيراً ومؤقتاً وفعالاً". كما قام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتقييم إيجابي لعملنا وأساليبنا المبتكرة، بما في ذلك نشرنا المرن للموظفين لمعالجة المستوى الدينامي للنشاط القضائي المخصص، مع الحفاظ على ملاك الموظفين الهزيل.

ونحن ممتنون لدعم المجلس المستمر لجميع جهودنا.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، مارك بيكستين دو بوتسوريفا

أشكر القاضي كارمل أغويوس والمدعي العام سيرج براميرتس على إحاطتهما.

كما أقدم بأحر التعازي على وفاة الموظفين الاثنين من الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، اللذين توفيا نتيجة لمرض فيروس كورونا.

وسيكثسي يوم 16 أيار/مايو أهمية في تاريخ العدالة الجنائية الدولية. حيث ألقت السلطات الفرنسية أخيرا القبض على فيليبسيان كابوغا، بعد ما يقرب من 23 عاما كهارب أدانته المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في عام 2011 بتهمة ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية في رواندا في عام 1994، وذلك نتيجة لاستراتيجية البحث المنقحة التي شرع مكتب المدعي العام في تطبيقها منذ بضع سنوات، ولكن أيضا بفضل المساعدة والدعم اللذين قدمهما الإنتربول واليوروبول والسلطات المختصة في اثني عشر بلدا، بما في ذلك بلجيكا.

ونهنئ المدعي العام وفريقه، وكذلك جميع الدول والمنظمات المعنية، على تحقيق هذا المعلم الأساسي في حياة الآلية. وليس بالإمكان توجيه رسالة أوضح من تلك إلى مجرمي الحرب أينما كانوا. ولن يتسامح المجتمع الدولي مع الإفلات من العقاب على أخطر جرائم القانون الدولي. وسيواصل بذل كل ما في وسعه لتحقيق العدالة للضحايا، حتى وإن انقضى أكثر من 20 سنة على ارتكاب الجرائم.

ويتيح لنا هذا النجاح الذي حققته الآلية فرصة لكي نبرز بشكل أوضح مبدأ نؤمن بأنه أساسي في النهج الذي يجب أن يواصل مجلس الأمن انتهاجه في ميدان العدالة. فلا يمكن أن تكون محاكمة مرتكبي الجرائم الوحشية فعالة إلا إذا تعاونت الدول، ليس فيما بينها فحسب، بل أيضا مع المحاكم والهيئات القضائية الدولية، وهذا هو السبب في أن النظام الأساسي للآلية وعددا من قرارات المجلس تنص على التزام جميع الدول الأعضاء بالتعاون الكامل مع الآلية كمبدأ أساسي.

وفي هذا الصدد، تشير بلجيكا مرة أخرى مع القلق إلى أن مكتب المدعي العام كافح من أجل الحصول على التعاون اللازم من عدد من الدول الأعضاء المعنية فيما يتعلق بالبحث عن الهاربين الستة المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم وإلقاء القبض عليهم. ونشجع هذه الدول بقوة على تقديم كل المساعدة اللازمة، وبالتالي المشاركة في الجهود الجماعية من أجل العدالة والمساءلة. وأرحب بالالتزام الذي أعرب عنه للتو ممثل جنوب أفريقيا في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري أيضا زيادة التعاون من جانب الدول فيما يتعلق بإعادة توظيف الأشخاص التسعة الذين تمت تبرئتهم أو المفرج عنهم والمقيمين حاليا في أروشا.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لعدة أحداث مأساوية، بما في ذلك الإبادة الجماعية في سريرينيتسا، تركت بصماتها على النزاعات في يوغوسلافيا السابقة. وفي هذا السياق، من المؤسف بصفة خاصة أن نقرأ مرة أخرى في تقرير مكتب المدعي العام (S/2020/416، المرفق الثاني) أن إنكار الجرائم وتمجيد مجرمي الحرب لا يزالان حقيقة واقعة أكثر من أي وقت مضى في جميع أنحاء منطقة يوغوسلافيا السابقة. وينطبق نفس الاستنتاج على التعاون القضائي الإقليمي، الذي بلغ أدنى مستوى له منذ سنوات.

ولذلك تدعو بلجيكا سلطات الدول المعنية إلى إيلاء الأولوية لمحاكمة مجرمي الحرب ومكافحة خطاب الكراهية وأي أيديولوجية تدعو إلى التمييز، وفقاً لقيم ومبادئ كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وأود أن أختتم بياني بالترحيب بجهود الآلية الرامية إلى الحد قدر الإمكان من أثر جائحة كورونا على أنشطتها. وتشيد بلجيكا أيضاً بالجهود التي بذلها رئيس الآلية بشأن مسألة الإفراج المبكر، والتي أدت إلى إدخال التغييرات الأخيرة على التوجيه المنطبق في هذا المجال.

ولا يزال دور الآلية في عملية المصالحة بين الطوائف، سواء في رواندا أو في بلدان يوغوسلافيا السابقة، أساسياً أكثر من أي وقت مضى. ولذلك تكرر بلجيكا الإعراب عن تأييدها الكامل للآلية وتود أن تمدد ولايتها إلى ما بعد 30 حزيران/يونيه.

المرفق الرابع

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر القاضي أغويس والمدعي العام براميرتس على إحاطتهما المميزتين هذا الصباح.

ومن الواضح أننا نشهد، نتيجة لجائحة فيروس كورونا، أوقاتا استثنائية تتطلب اتخاذ تدابير استثنائية. وفي هذا الصدد، يجب أن نهني الرئيس أغويس وموظفيه على جهودهم الرامية إلى كفاءة استمرارية عمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. والتكيف مع الوضع الطبيعي الجديد أمر أساسي بالنسبة لجدول تنفيذ ولاية الآلية.

وعلاوة على ذلك، نود أن نُبرز التدابير التي اتخذتها الآلية لمكافحة الآثار السلبية لجائحة كورونا على موظفيها وعبء العمل فيها. ونشيد بالقاضي أغويس على التدابير المتخذة لتزويد الموظفين بأدوات مثيرة للإعجاب للتغلب على الجائحة. إنه يقوم بعمل ملهم.

ونشيد بالجهود التي تبذلها الآلية لإدماج المنظور الجنساني في عملها وأنشطتها. ونأمل في أن تستأنف قريبا الأنشطة المتصلة بنوع الجنس التي أرجأتها جائحة كورونا. ونشجع الآلية على مواصلة العمل العظيم المتمثل في تثقيف الموظفين وغيرهم بشأن هذه المسائل.

وتتظر الجمهورية الدومينيكية نظرة إيجابية إلى التقدم المحرز في القضايا القضائية، ولذلك تشجع الآلية على مواصلة عملها من أجل تحقيق أهدافها لعام 2020 في هذا الصدد، على الرغم من التأخيرات المحتملة الناجمة عن جائحة كورونا. وبالإضافة إلى ذلك، يسرنا أن نسمع أن عملية التشاور حول استكمال التوجيه العملي بشأن إجراءات البت في طلبات العفو أو تخفيف العقوبة أو الإفراج المبكر عن الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو الآلية قد بلغت مراحلها النهائية.

وأود أن أشير إلى نقطة حاسمة: أهمية التعاون. فعلى غرار كل محكمة دولية أخرى، تحتاج الآلية إلى تعاون من الدول. فمن دون بذل جهد مشترك، لا يمكن للآلية أن تحقق أهداف ولايتها. وعلينا التزام بالتعاون الكامل مع الآلية، ولا سيما أثناء التحقيقات. والواقع أن إلقاء القبض على فيليسيان كابوغا هو من الأمثلة النموذجية على فائدة التعاون الناجح بين الدول والآلية. ونشيد بالجهود المشتركة التي تبذلها السلطات الفرنسية ومكتب المدعي العام لتحقيق هذه النتيجة الهامة.

وتكرر الجمهورية الدومينيكية تأكيد التزامها بالآلية وتؤيد تأييدا تاما تمديد ولايتي الرئيس والمدعي العام فيها إلى ما بعد 30 حزيران/يونيه 2020. وترى الجمهورية الدومينيكية أن دورها أساسي في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة والإبادة الجماعية ضد التوتسي. فيجب أن يحظى الضحايا بالعدالة على الأضرار الرهيبة التي لحقت بهم.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشكر القاضي كارمل أغويس، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية والمدعي العام سيرج براميرتس على التقرير المفصل المقدم إلى المجلس (S/2020/309، المرفق) وعلى إحاطتيهما الحافلتين بالمعلومات اليوم.

تنتهي إستونيا على الآلية لما تقوم به من عمل وللتقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سواء في لاهاي أو في أروشا، بما في ذلك جميع الجهود الرامية إلى ضمان استمرارية تصريف الأعمال لأقصى حد ممكن في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة. ونحيط علماً بأن القيود المفروضة للحد من انتشار الجائحة قد أثرت سلباً على الجداول الزمنية لإنجاز القضايا وأن أي تأخير سيبقى عند الحد الأدنى.

ونلاحظ أيضاً عمل الآلية بشأن إجراءات المحاكمة الجارية في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش وإجراءات الاستئناف في قضية راتكو ملاديتش ومرحلة التحقيق في قضية المدعي العام ضد ماكسيميليان تورينابو وآخرين المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة والتي تشمل عدة متهمين، والتي ضُمت الآن إلى قضية غيراباتواري المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة. ونرحب كذلك بالأنشطة الأخرى للآلية، بما في ذلك ما يتعلق بنظامها الموحد لإيداع الملفات القضائية والواجهة البينية المتاحة للجمهور لذلك النظام - قاعدة البيانات الموحدة لسجلات المحاكم - التي أنشئت للسماح للجمهور بالوصول إلى السجلات القضائية. وننوه كذلك بالمبادرات المتخذة لمعالجة المساواة بين الجنسين في ملاك موظفي الآلية والخطوات المتخذة للقضاء على التحرش.

لا تزال العدالة الجنائية الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب تتوقفان على بذل جهد جماعي. وبعد أن ألقت السلطات الفرنسية القبض على فيليبسيان كابوفا في 16 أيار/مايو، سواجه السيد كابوفا، المعروف بأنه ممول الإبادة الجماعية الرواندية، العدالة أخيراً على الأفعال التي ارتكبت قبل 26 عاماً. ونشيد بتصميم مكتب المدعي العام والعديد من البلدان والكيانات الدولية، مثل الإنتربول واليوروبول، على تقديم المساعدة. ونحث الآن بقوة الدول الأعضاء على تقديم المساعدة اللازمة حتى يتسنى إلقاء القبض على الهاربين الستة المتبقين وتقديمهم للمحاكمة.

إن جوهر الجهود التي تبذلها الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية هو إقامة العدل وإتاحة وسيلة انتصاف للضحايا. وفي العام الماضي، أحيينا الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية في رواندا، وسُحي في الشهر المقبل الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية في سريرينييتسا. ونعلم من الماضي أنه لم يُفعل سوى القليل على الصعيد الدولي لوقف أعمال القتل عندما كانت تحدث. ولهذا السبب، يجب على المجلس أن يفعل ما هو أفضل في المستقبل لمنع وقوع جرائم فظيعة ماثلة والتصدي لها. وتساعد الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية الدول والأفراد في الوفاء على نحو أفضل بوعدهم "أن يتكرر هذا أبداً". وتواصل إستونيا دعم عمل الآلية وتؤيد تمديد ولايتها.

المرفق السادس

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، آن غيغن

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أنا أيضا أن أشكر الرئيس أغويوس والمدعي العام براميرتس على عرضيهما. وبالنيابة عن وفد بلدي، أقدم إليهما أيضا بتعازينا في وفاة موظفي الآلية الذين فقدوا أرواحهم بعد إصابتهم بفيروس كورونا.

إذ نشعر في الاستعراض الثالث للتقدم المحرز في عمل الآلية، نكرر فرنسا الإعراب عن دعمها الكامل للآلية وتنتهي على إسهامها في مكافحة الإفلات من العقاب وفي الحفاظ على إرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويجب على مجلس الأمن أن يدعم الآلية في عملها.

ومن الواضح أن أبرز الأنباء الواردة من الآلية يتمثل في إلقاء القبض على السيد فيليسيان كابوغا في 16 أيار/مايو في ضواحي باريس، مما أدى إلى إسداد الستار على 20 عاما من البحث النشط عن ذلك المتهم. ولم نكن لنتمكن من إلقاء القبض عليه من دون التعاون الدولي الوثيق على مستوى نظام العدالة ودوائر الشرطة في أوروبا وفيما بين الحكومات ومع الآلية. وهو يكشف عن أهمية ونشاط الآلية التي تواصل عملها ومسؤولياتها في مجالي التحقيق وتقصي الحقائق.

وهذه لحظة هامة بالنسبة للضحايا الروانديين وللمصالحة الوطنية في رواندا وللعدالة الجنائية الدولية. وبعد تأكيد وفاة السيد أوغسطين بيزيماننا، من المهم للغاية تقديم المتهمين الستة المتبقين إلى العدالة. وتحقيقا لهذه الغاية، نكرر دعوتنا إلى الدول للتعاون مع الآلية دون عائق، وفقا لالتزاماتها الدولية.

وفيما يتعلق بالقضايا المحالة إلى المحاكم المحلية، تؤكد فرنسا من جديد أنها تبذل قصارى جهدها لإنجاز قضية بوسيباروتا في غضون فترة زمنية معقولة. ولا يزال هدفنا هو ضمان ألا تمر أي جريمة من جرائم الإبادة الجماعية دون عقاب. وهكذا، شملت جهودنا تعزيز قدرة السلطة القضائية على محاكمة المشاركين في الإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا والذين يقيمون في فرنسا. ونحيط علما أيضا على النحو الواجب بإدانة القضاء الرواندي مؤخرا للسيد لاديسلاس نتاغانزوا.

أخيرا، لا يمكن تحقيق مصالحة دائمة دون الاعتراف بالجرائم والمسؤولية. ونشجب حقيقة أنه، بعد عقدين من انتهاء النزاعات في يوغوسلافيا السابقة وفي جميع أنحاء المنطقة، ينتشر تمجيد مجرمي الحرب والذي يشجعه في بعض الحالات الدعم الصريح من جانب بعض السلطات الوطنية والمحلية. وبينما توشك مراسم هامة لإحياء الذكرى على أن تجري، ندعو جميع المسؤولين إلى الكف عن إنكار الجرائم والمسؤولية التي أثبتتها المحاكم الجنائية الدولية.

المرفق السابع

بيان نائب الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محسن سيهاب

اسمحوا لي في البداية أن أنقل تعازي إندونيسيا إلى الآلية، ولا سيما إلى أسر موظفيها الذين وافقهم المنية مؤخرا في خضم تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وقلوبنا معهم.

ونود أن نغتتم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للقاضي كارمل أغويس والمدعي العام سيرج براميرتس، ليس على تقريرهما (S/2020/309، المرفق) وإحاطتهما فحسب، ولكن أيضا على قيادتهما والتزامهما بتنفيذ ولاية كل منهما على الرغم من هذه الأوقات الصعبة.

وأود أيضا أن أكرر التزام إندونيسيا بمواصلة التعاون مع الآلية ودعم أنشطتها وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وسأركز على ثلاث مسائل اليوم.

وتتعلق نقطتي الأولى بعملية استعراض الآلية. وتشجع إندونيسيا الجهود المتواصلة التي تبذلها الآلية، بقيادة القاضي أغويس، لكفالة الانتهاء من الإجراءات القضائية المتبقية بفعالية وكفاءة وفي الوقت المناسب.

ونحيط علما أيضا بإشارة الآلية إلى أنه نظرا لجائحة كوفيد-19، تم تغيير الجداول الزمنية المتوقعة لإنجاز عبء القضايا حتى نهاية عام 2020. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نشجع الآلية على مواصلة إجراء تعديلات مبتكرة لتنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم توقعات واضحة ومضبوطة للجداول الزمنية للإنجاز. ومن شأن ذلك أن يساعد على زيادة الشفافية، وأن يضمن في الوقت نفسه التعجيل بإنجاز الإجراءات القضائية مع الحفاظ على أعلى معايير الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة.

وتتعلق نقطتي الثانية بالتقدم المحرز في أنشطة الآلية. وترحب إندونيسيا بالتقدم الذي أحرزته الآلية - بفضل التزام وتغاني رئيسها والقضاة والمدعي العام وجميع الموظفين - في الاضطلاع بالمهام المتبقية الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وينطبق الشيء ذاته على عمل الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بإنفاذ الأحكام وحماية الضحايا والشهود، وكذلك على الإدارة وإدارة المحفوظات.

ونرحب أيضا بإمكانية إحراز المزيد من التقدم ونظل على ثقة من التقييم الإيجابي لأداء الآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير وننتطلع إلى تحقيق إنجازات إضافية على الرغم من هذه الأوقات الصعبة التي لم يسبق لها مثيل.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الأخيرة المتمثلة في تعاون الدول. إن إندونيسيا تود أن تستغل هذه الفرصة للإشادة بالجهود التي يبذلها مكتب المدعي العام، وبطبيعة الحال، الجهود الملموسة التي تبذلها البلدان ذات الصلة التي تواصل التعاون مع الآلية، ولا سيما فيما يتعلق بالتقدم الملحوظ الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بشأن توجيه لوائح اتهام للهاربين.

إن اعتقال السيد كابوغا دليل على قدرة الآلية على تحقيق العدالة للضحايا والناجين، وفي الوقت نفسه، على زيادة نشر رسالة مفادها أنه لا يمكن لأحد أن يفلت من قبضة العدالة. ولذلك، نود أن ندعو الدول، وخاصة تلك التي يشتبه في أن الهاربين لا يزالون مطلقي السراح فيها، إلى تكثيف تعاونها مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ومساعدتها وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام إندونيسيا بالنهوض بسيادة القانون وتعزيز العدالة عن طريق دعم عمل الآلية بوصفها أداة من أدوات مجلس الأمن لوضع حد للإفلات من العقاب وضمان المساءلة.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكر القاضي كارمل أغيوس والسيد سيرج براميرتس، رئيس ومدعي عام آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ويثني وفد بلدي على الآلية لاتخاذها تدابير وقائية سريعة لحماية موظفيها وجميع المحتجزين ولضمان استمرار أنشطتها في سياق جائحة فيروس كورونا. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن خالص تعازينا للآلية في الخسائر في الأرواح بين أفراد الأمن التابعين لها في أروشا بسبب الفيروس.

ومن نافلة القول إن آلية تصريف الأعمال المتبقية لم تسهم في مكافحة الإفلات من العقاب فحسب، بل أسهمت أيضا في منع وردع ارتكاب جرائم جديدة وفي تعزيز المصالحة والاستجابة لتطلع الضحايا وأسرههم إلى تحقيق العدالة. غير أن الأهداف المحددة للآلية لا يمكن تحقيقها إلا إذا توفرت لها الوسائل المالية الكافية، فضلا عن المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها بفعالية. ولذلك، يدعو وفد بلدي الدول الأعضاء إلى التعاون الكامل مع الآلية، على النحو المطلوب بموجب القرار 1966 (2010) المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر.

وفي هذا الصدد، أود أن أثني على السلطات الفرنسية وغيرها من وكالات إنفاذ القانون والآلية لما قامت به من أعمال أدت إلى إلقاء القبض مؤخرا على السيد فيليسيان كابوغا، الذي أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في عام 2011 لائحة اتهام بحقه فيما يتعلق بأعمال الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي يُزعم ارتكابها في رواندا في عام 1994.

وبين التقرير (S/2020/309، المرفق) أن الآلية نفذت معظم التوصيات التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عامي 2018 و 2019، وأنها حققت هدف التكافؤ بين الجنسين في وظائف الآلية على عدة مستويات. وبين أيضا أن أساليب مكتب المدعي العام تتماشى مع توقعات مجلس الأمن على النحو المبين في القرار 2422 (2018) المؤرخ 27 حزيران/يونيه 2018. ولذلك، تستحق الآلية الثناء والتشجيع على كل التقدم المحرز في تنفيذ ولايتها.

ويقدر وفد بلدي الجهود التي تبذلها الآلية لضمان الحقوق الأساسية للأشخاص المدانين ويحيط علما بالتقدم الكبير المحرز في مجالات الإدارة وإنفاذ الأحكام وحماية الضحايا والشهود وإدارة المحفوظات.

في الختام، يود وفد بلدي أن يكرر تشجيعه لجميع موظفي الآلية. وفيما يتعلق بإنجاز الإجراءات المتبقية، فإننا نحث الآلية على كفالة إجراء محاكمات عادلة مع احترام الإجراءات القانونية الواجبة والحقوق الإنسانية للمتهمين.

وأود أيضا أن أثني على فيبيت نام بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمة الدولية وأن أشيد بمكتب الشؤون القانونية على التنسيق بين المجلس والآلية.

ونتطلع إلى اعتماد مشروع القرار الذي يحدد ولاية الآلية ويعيد تعيين القضاة في الأيام المقبلة لكي يستمر هذا العمل الهام وتسود العدالة.

المرفق التاسع

بيان نائب الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، غينادي كوزمين

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أرحب بالرئيس أغويوس والمدعي العام براميرتس في جلسة مجلس الأمن هذه المعقودة من خلال التداول بالفيديو. وقد درسنا بعناية تقريرهما (S/2020/309، المرفق).

أنشئت الآلية في عام 2010 لتكون "هيكلًا صغيرًا ومؤقتًا وفعالًا". وأود أن أشدد على كلمة "مؤقت" في ذلك التعريف. وقد بدأت عملياتها في عام 2012؛ ولذلك، فقد ظلت نشطة لمدة ثماني سنوات وخضعت لاستعراضين لعملها، والاستعراض الثالث جارٍ حاليًا.

وفي ذلك الصدد، كنا نتوقع أن يكون عام 2020، كما أشار إلى ذلك المسؤولون الرئيسيون للآلية، معلمًا بارزًا بالنسبة للهيئة. وأنه سيتم الانتهاء من جميع القضايا وفقًا للجدول الزمنية المعلنة وسيتمكن المجلس في نهاية المطاف من معالجة الإغلاق القانوني للآلية. ومما يؤسف له أننا لم نبلغ هذه المرحلة بعد، ويرجع ذلك جزئيًا إلى مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وعواقبه.

وتنتهي الولاية الحالية للآلية ومدتها سنتان في 30 حزيران/يونيه. وبحلول نهاية حزيران/يونيه، ستنتهي أيضًا مدة ولاية القضاة المدرجين في القائمة والرئيس والمدعي العام. وفي هذا الشهر، يجري مجلس الأمن استعراضًا لأنشطة الآلية وسيجسد نتائج الاستعراض في قرار، لا غنى عن اعتماده لتمديد ولاية الآلية لمدة سنتين إضافيتين.

وقد درسنا بعناية استنتاجات وتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالآلية. وهي تؤكد ما أشار إليه وفد بلدا في مناسبات عديدة: إن المحاكم الجنائية التي أنشأها مجلس الأمن ليس لديها نظام للتخطيط القضائي بالمعنى المتعارف عليه وأن جميع التنبؤات كانت جزافية. وهكذا، فإن استنتاج المفتشين بأن

"الآلية لم تكن منهجية في تقديم توقعات مضبوطة، من حيث إنها رفضت التنبؤ بطريقة منهجية بالتقدم المحرز في أي محاكمة ابتدائية في المستقبل أو تقدير تاريخ إنجاز في بداية الإجراءات" (S/2020/236، الفقرة 26)

يكتسي أهمية خاصة.

ونؤيد تأييدًا تامًا توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تقدم الآلية توقعات واضحة ومركزة للجدول الزمنية للإنجاز في أقرب مرحلة ممكنة في تقاريرها، وأن تنقيد بها. ويجب أن تنعكس هذه التوصية على النحو الواجب في قرار مجلس الأمن بشأن استعراض الآلية.

إننا نفهم أن الظروف الراهنة غير عادية للغاية. ومع ذلك، فإننا نحث إدارة الآلية على تصحيح الوضع وتقليل المواعيد النهائية المتوقعة لاستكمال المحاكمات. ونتطلع إلى النتائج خلال هذا العام.

وثمة نقطة أخرى تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لوفد بلدا هي حماية حقوق الأشخاص المحتجزين تحت سلطة الآلية، خاصة فيما يتعلق بالحصول على المساعدة الطبية الحسنة التوقيت والمؤهلة. إننا جميعًا ندرك السجل المحزن للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في ذلك الصدد. وقد أصبحت هذه المسألة اليوم، في زمن كوفيد-19، أكثر أهمية. فحالة راتكو ملاديتش الصحية السيئة، تحديدًا، معروفة جيدًا. ولذلك، فإننا

ندعو الآلية إلى إيلاء اهتمام خاص للحالة الصحية للمحتجزين، وتزويدهم بالمساعدة الطبية اللائقة والنظر بصورة إيجابية في عروض المساعدة التي تقدمها الدول.

وفي الختام، أود أن أشيد بعمل المدعي العام للآلية في التحقق من مصير شخصين متهمين من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والقبض على أحدهما، السيد كابوغا، في فرنسا. ونشجع الآلية وكذلك المجلس، في ذلك الصدد، على النظر في خيارات إقامة العدل من دون إتهال كاهل الآلية وإطالة مهامها إلى أجل غير مسمى.

المرفق العاشر

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كينغ

أشكر القاضي أغيبوس والمدعي العام براميرتز على إحاطتهما الشاملتين. ونشارك الآخرين كذلك في الإعراب عن تعازينا لأسرتي عنصري الأمن في أروشا اللذين توفيا للأسف بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

يظل عمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين عنصرا أساسيا في مكافحة الإفلات من العقاب وحماية وتعزيز سيادة القانون والنهوض بالعدالة بصفة عامة. ولا يمكن المبالغة في أهمية أنشطة الآلية، بما في ذلك الأنشطة المتصلة بدعم الشهود وحمايتهم ورصد القضايا المحالة إلى الولايات القضائية الوطنية وحفظ المحفوظات وتقديم المساعدة المتعددة الأوجه إلى الدول الأعضاء.

ونشيد بالآلية لالتزامها بضمان استمرارية العمليات على الرغم من التحديات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد أدت الجائحة إلى تأخيرات لا يمكن تجنبها في الجداول الزمنية المتوقعة لإنجاز مختلف الأنشطة القضائية. ومع ذلك، فإننا نشيد بكفاءة الآلية في تكييف أساليب عملها مع هذه الظروف. وكذلك نشيد بالجهود التي تبذلها الآلية لكفالة رفاه الأشخاص المحتجزين خلال هذه الفترة. وإننا على ثقة من أنه على الرغم من العقوبات التي يضعها كوفيد-19، فإن العراقيل ستُقلل إلى أدنى حد ممكن وتُكفل الإجراءات القانونية الواجبة.

ونحيط علما بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (S/2020/236). وقد شجعنا تقييمها بأن الآلية قد نفذت بالكامل معظم التوصيات الواردة في تقرير عام 2018 (S/2018/206). ويكتسي التقييم الذي مفاده أنه تم تجاوز التوازن بين الجنسين على نطاق الآلية لصالح المرأة أهمية خاصة. وعلى الرغم من أن بعض الثغرات لا تزال قائمة، فإن هذا الإنجاز جدير بالإعجاب. ونشجع الجهود الرامية إلى تنفيذ أحدث التوصيات.

ونشيد ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الآلية في تنفيذ الممارسات والإجراءات الرامية إلى مواءمة فرعها. ولا تزال الآلية تسعى إلى تحقيق الاستفادة المثلى من الأنشطة سعيا إلى تحقيق رؤية مجلس الأمن المتمثلة في وجود هيكل صغير ومؤقت وفعال.

وننوه إلى التطور الفقهي فيما يتعلق بالإفراج المبكر المشروط عن الأفراد المدانين. ونرحب إلى أقصى مدى بالتوجيه الإجرائي المنقح الذي يقدم توجيهها واضحا بشأن ذلك الإجراء.

إن فعالية الآلية ونجاحها العام يعتمدان على مساعدة جميع الدول الأعضاء وتعاونها الكامل. وفي غياب ذلك، يُعَوَّق تعقب الهاربين وإلقاء القبض عليهم بشكل كبير ولا يمكن كفالة إنفاذ الأحكام ويُحرم الضحايا من تحقيق العدالة. إن علينا التزام مشترك بدعم مبادئ القانون الدولي. ولا يمكننا أن نقصر في الوفاء بهذه المسؤولية.

ونشيد، في ذلك السياق، بالتعاون الدولي الذي أسهم في النجاح في إلقاء القبض على فيليبسيان كابوغا بعد أن أمضى 23 عاما هاربا من العدالة. والتعاون الدولي كذلك هو ما أدى إلى تأكيد وفاة الهارب أوغسطين بيزيماننا. ويحدونا الأمل في أن يؤدي استمرار التعاون إلى تحديد مكان جميع الهاربين الستة المتبقين وإلقاء القبض عليهم. فلا يمكن تحقيق العدالة في الوقت الذي يظل فيه مرتكبو أخطر الجرائم

بموجب القانون الدولي طلقاء . وثمة حاجة كذلك إلى التعاون الدولي لتيسير إعادة توطين الأفراد الذين برئت ساحتهم وأفرج عنهم ويقيمون في أروشا . فلا بد من إيجاد حل دائم لهذه المسألة التي طال أمدها .

وتدين سانت فنسنت وجزر غرينادين بشدة جميع أشكال إنكار الإبادة الجماعية وتمجيد مجرمي الحرب المدانين . فهذا النوع من الخطاب يتجاهل الضحايا ويعوق المصالحة ويعزز الأيديولوجيات الخطيرة .

وفي الختام ، نعرب عن دعمنا الكامل لعمل الآلية . فدورها في مكافحة الإفلات من العقاب ، والسعي إلى المساءلة عن الجرائم الفظيعة الجماعية وتعزيز النظام الدولي القائم على القواعد ، أمر أساسي لصون السلم والأمن الدوليين .

المرفق الحادي عشر

بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

في البداية، أشكر الرئيس أغويوس والمدعي العام براميرتز على تقريريهما الشاملين. إن الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين تضطلع بعمل جدير بالثناء، وقد بذلت جهوداً كبيرة لتحسين أدائها بعدد من الطرق. وكما ورد في تقرير الرئيس (S/2020/309، المرفق)، كان لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أثر هائل على أداء الآلية، ولا سيما على الجداول الزمنية المتوقعة وما يترتب عن ذلك من أثر على مقترح ميزانية الآلية لعام 2021. وينبغي الإشادة بالآلية، في هذا الصدد، على التدابير التي نفذتها من أجل ضمان أن تبقى عاملة وتواصل الاضطلاع بمهامها.

ومن دواعي السرور كذلك أن نرى أنه قد أُشيد إشادة كبيرة بموظفي الآلية على العمل المثالي الذي أنجز من أجل كفالة استمرار عمل الآلية بسلاسة على الرغم من جائحة كوفيد-19 ومتطلبات العمل عن بعد. فغالباً ما يتم تجاهل الأشخاص الذين يعملون خلف الكواليس ولا يُرجع الفضل المستحق إليهم. وتعرب جنوب أفريقيا، في هذا الصدد، عن امتنانها البالغ لجميع الذين يعملون بلا كلل لضمان نجاح الآلية.

فعلى الرغم من عدد من التحديات، قامت الآلية بعمل مثير للإعجاب ولا تزال تقوم بذلك، سواء من حيث مقاضاة الجناة أو من حيث المهام المتبقية. وتود جنوب أفريقيا أن تسلط الضوء، في ذلك الصدد، على المساعدة المقدمة إلى الولايات القضائية الوطنية، وهي مساعدة مفيدة للغاية.

وتنهئ جنوب أفريقيا فرنسا على نجاحها في إلقاء القبض على السيد فيليسيان كابوغا. وإذ أننا شاركنا في الجهود الرامية إلى إلقاء القبض على أحد الهاربين، فإننا نشيد بالطابع الجدير بالملاحظة لجهود فرنسا والتنسيق التنفيذي مع مكتب المدعي العام والدول الأخرى، ما أدى إلى الاعتقال. وننوه إلى أن ستة هاربين لا يزالون طلقاء وأن الرئيس يذكر في تقريره أن التعاون الكامل من جانب الدول لا يزال يشكل تحدياً.

في ذلك الصدد، يفيد الرئيس بأن المكتب قد سعى إلى التعاون مع جنوب أفريقيا فيما يتعلق بإلقاء القبض على هارب موجود على أراضيها ونقله في منتصف عام 2018 وأن جنوب أفريقيا لم تحاول تنفيذ طلبات المساعدة حتى كانون الأول/ديسمبر 2019. وفي هذا الصدد، نأسف لأن التحديات التي يطرحها القانون المحلي لجنوب أفريقيا أعاققت تعاون البلد. غير أن هذا الأمر قد عولج منذ ذلك الحين.

وعلاوة على ذلك، يشير التقرير إلى أن المكتب قدم في 18 كانون الأول/ديسمبر 2019 طلباً آخر للمساعدة إلى سلطات جنوب أفريقيا - وردت جنوب أفريقيا في 8 أيار/مايو 2020 - ولكن لم يقدم الكثير من المعلومات التي طلبها المدعي العام. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن تقريرين قُدمَا بالفعل إلى المكتب - الأول في 19 شباط/فبراير 2020 والثاني في 8 أيار/مايو 2020. وأبلغ مكتب المدعي العام في نيسان/أبريل بأن الإغلاق الكامل في جنوب أفريقيا استجابة لجائحة كوفيد-19 من المرجح أن يؤخر تقديم التقرير الثاني.

وتؤكد جنوب أفريقيا من جديد التزامها الكامل بالتعاون مع المدعي العام. ويجب أن تكون الإجراءات التي اتخذتها الحكومة متسقة مع قوانيننا الوطنية. وما فتئنا نسعى إلى المشاركة والتعاون مع الآلية. وجنوب أفريقيا ملتزمة بتعهدا بموجب المادة 28 من النظام الأساسي للآلية. وما برحنا نؤكد باستمرار ذلك الالتزام، واتخذنا خطوات إيجابية لتنفيذ طلب المدعي العام المساعدة. وما زلنا مصممين على

مواصلة جميع الجهود بالتعاون مع المكتب وحيثما أمكن مع الدول الأخرى المعنية، لتعقب الهاربين وتسليمهم إلى العدالة. ولئن تمكن السيد كابوغا من تجنب الاعتقال لما يقرب من ثلاثة عقود ويُزعم أنه ينتقل بين عدد من البلدان، فإن ذلك يؤكد مرة أخرى أهمية التعاون الدولي لمنع المشتبه بهم من الإفلات من الاحتجاز.

وفيما يتعلق بتقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية لأساليب الآلية وعملها منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019، الذي ورد في التقرير المؤرخ 26 آذار/مارس (S/2020/236)، نهى الآلية على تنفيذ التوصيات. ونحن على ثقة من أن التوصيتين المعلقتين ستعالجان بسرعة.

المرفق الثاني عشر

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، قيس قبطني

أشكر الرئيس أغويوس والمدعي العام براميرتس على إحاطتهما.

نقدر الجهود الجارية التي يبذلها القاضي أغويوس على رأس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين من أجل تحقيق رؤية مجلس الأمن للآلية بوصفها مؤسسة صغيرة ومؤقتة وكفؤة، ستتضاءل مهامها وحجمها مع مرور الوقت.

وعلى الرغم من الطابع المتبقي للآلية فهي لا تزال تركز الإراث الهائل والحي للمحاكم المخصصة المعاصرة بوصفها عوامل حافزة للمساءلة العالمية والدائمة عن الجرائم الفظيعة وإعادة بناء الهيئات القضائية المحلية بعد انتهاء النزاع.

وتشيد تونس بالتطورات الأخيرة في عمل الآلية بإلقاء القبض على الهارب الرواندي فيليبسيان كابوغا في فرنسا في منتصف أيار/مايو وتأكيد وفاة أوغسطين بيزيماننا. ونحني المساهمة الحاسمة التي قدمتها السلطات الفرنسية في تحقيق المهمة الأولى. ونقدر أيضا جهود الادعاء الدؤوبة التي بذلها السيد براميرتس ومكتبه، التي ساعدت على الكشف عن مكان وجود هذين المشتبه بهما.

وبما أن الآلية تقوم على تعاون الدول، فمن الضروري أن تواصل الدول التعاون الكامل وفي الوقت المناسب مع الآلية حتى يتسنى إلقاء القبض على الهاربين الستة المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم، وتقديمهم إلى المحاكمة.

ونشدد على أنه يجب أن تكون المساءلة القريبة من الضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة في صميم أي نموذج عملي لتحقيق العدالة، فضلا عن محوريتهما في جهود المصالحة الهادفة. ونحث الآلية على مواصلة اتخاذ الإجراءات المتسقة في ذلك الاتجاه حتى تكون العدالة الدولية أهميتها على الصعيد المحلي أيضا.

وأصبح إيجاد حل دائم للأشخاص الذين برأتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو أفرجت عنهم ويقيمون حاليا في منزل آمن في أروشا عبئا ثقيلا. ونشجع جميع الجهود الرامية إلى عودتهم الطوعية والكريمة إلى رواندا كجزء من جهود المصالحة في البلد.

ويقال في كثير من الأحيان أن الوقت يشفي كل الجروح. بيد أن الاتجاهات الحالية التي لوحظت في يوغوسلافيا السابقة وفي صفوف الشتات الرواندي تختلف عن ذلك القول. ومن دواعي القلق الشديد عودة إنكار الإبادة الجماعية وتمجيد مجرمي الحرب المدانين. وندين بشدة هذه الروايات التحريفية التي تسعى إلى نسف الحقيقة والسلام الدائم والتعايش، فضلا عن المصالحة بين الطوائف. وحتى لا ننسى أن الإبادة الجماعية في رواندا قد حدثت بسبب تجاهل علامات الإنذار المبكر، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل الانتباه لهذه الأيديولوجيات الخبيثة والتصدي لها وفقا لذلك.

وتدرك تونس أن جائحة كوفيد-19 قد أوقفت الإجراءات القضائية للآلية وعطلت الجداول الزمنية المحددة لإنجازها، إلى جانب الآثار المتوقعة على ميزانيتها في العام المقبل. وبالتالي نحث المسؤولين الرئيسيين على مواصلة السعي إلى تحقيق الكفاءة وتقليل التكاليف إلى أدنى حد عن طريق تحقيق وفورات الحجم وتبسيط الأنشطة وتحديد الازدواجية المحتملة وتعزيز أوجه التآزر داخل فروع الآلية وفيما بينها.

ونعرب عن ارتياحنا للتوازن العام بين الجنسين الذي تحافظ عليه الآلية. ونشجع على زيادة تعزيز تنوعها الجغرافي. ونشدد كذلك على أهمية تزويد المجلس بتوقعات واضحة ومركزة للجدول الزمنية للإنجاز مع استمرار الظروف الحالية للجائحة.

وأخيراً، نتطلع تونس إلى تعزيز عمل الآلية حتى تواصل الاضطلاع بعملها الهام على النحو المتوقع المتسم بالكفاءة والفعالية.

المرفق الثالث عشر

بيان الوزيرة المستشارة والمستشارة القانونية للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، سوزان ديكسون

سأبدأ بتقديم التعازي، بالنيابة عن المملكة المتحدة، لوفاة حارسي الأمن في فرع أروشا التابع للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية.

وأشكر رئيس الآلية، القاضي كارمل أغوس، والمدعي العام براميرتس على إحاطتهما إلى مجلس الأمن اليوم.

وأود أن أؤكد من جديد التزام المملكة المتحدة الثابت بالآلية، فضلا عن استعدادنا لمساعدتها حيثما أمكن في الوفاء بولايتها التي تم تمديدتها إلى ما بعد 30 حزيران/يونيه وفي تنفيذ رؤيتها المتمثلة في أن تكون هيئة صغيرة ومؤقتة وفعالة. وسررنا مؤخرا في شباط/فبراير من هذا العام بتعيين اللورد إيان بونومي في قائمة قضاة الآلية.

لقد حدث الكثير خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

أولا، لاحظ التقرير الأخير لمكتب خدمات الرقابة الداخلية (S/2020/236) أن الآلية قد نفذت بنجاح معظم التوصيات السابقة للمكتب، مما أدى إلى زيادة تحسين ممارسات العمل. وقدم المكتب توصيتين جديديتين للآلية بما يمكنها من تحقيق الأهداف التي نؤيدها تأييدا كاملا. ويسرنا أن العمل على تنفيذ هذه الأهداف قد بدأ بالفعل.

ثانيا، لقد كفلت الآلية استمرار عملها على الرغم من جائحة مرض فيروس كورونا التي لم يسبق لها مثيل. وأود أن أؤيد دعوة الرئيس إلى عدم إغفال أهمية العدالة الدولية خلال هذه الفترة.

ثالثا، مع آخر التطورات في قضية كابوغا، اتخذت الآلية خطوة كبيرة في إثبات عدم السماح بالإفلات من العقاب. ونهني مكتب المدعي العام والسلطات الفرنسية على اعتقال فيليسيان كابوغا في فرنسا في الشهر الماضي. والمملكة المتحدة فخورة بأنها كانت من بين الدول والكيانات التي تعاونت في التحقيق الذي أدى إلى إلقاء القبض عليه. وكما لوحظ في التقرير (S/2020/309، المرفق)، فإن هذا الاعتقال يبين مرة أخرى أنه يمكن للعدالة الدولية أن تتجح عندما تحظى بدعم المجتمع الدولي، حتى بعد عقود من الأحداث. وبهذه الروح، نرحب بالأعمال التحضيرية الجارية لإنشاء فرقة عمل دولية معنية بالتحقيق تركز على الروانديين الموجودين في أوروبا المشتبه في ارتكابهم جريمة الإبادة الجماعية.

ونرحب بالتقدم المحرز في أول قضية كبيرة تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة، وهي قضية المدعي العام ضد تورينابو وآخرين. وتنو المملكة المتحدة بعمل مكتب المدعي العام، بمساعدة المجتمع الدولي، في تأكيد وفاة المتهم أوغسطين بيزيماننا. ولا يزال هناك الآن ستة هاربين، ويتطلب عدد من القضايا اتخاذ إجراءات محددة من جانب بعض الدول. ومن المخيب للآمال أن عدم تعاون بعض الدول الأعضاء يعوق جهود المدعي العام. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى مساعدة الآلية: فمن مسؤوليتنا الجماعية أن نسعى إلى تحقيق العدالة للضحايا ونحن ملزمون، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بالتعاون مع الآلية.

إن المملكة المتحدة هي من بين الدول التي تساعد الآلية في إنفاذ الأحكام، وتأمل في أن تساعد الدول الأخرى الآلية أيضا حسب الحاجة. وننوه بالخطوات الإيجابية التي اتخذها الرئيس من خلال التوجيه الإجرائي المنقح لضمان مزيد من الشفافية والكفاءة فيما يتعلق بالإفراج المشروط. ونشعر بخيبة الأمل إزاء عدم إحراز أي تقدم في نقل الأشخاص التسعة المفرج عنهم الذين بُرئت ساحتهم والذين لا يزالون في مكان آمن في أروشا، على الرغم من الجهود التي يبذلها الرئيس ورئيس القلم لحل هذه الحالة غير المقبولة. ونناشد الدول القادرة على المساعدة في حل هذه المشكلة أن تفعل ذلك.

ويسرنا التقدم الذي أحرزته الآلية في لاهاي في قضايا ملاديتش وستانيشيتش وسيماتوفيتش، وننوه بالجهود التي تبذلها الآلية للتقليل إلى أدنى حد من التأخير في هذه المحاكمات بسبب مرض فيروس كورونا. ونشيد أيضا بالآلية على عملها لبناء قدرات المدعين العامين في منطقة غرب البلقان. ومع ذلك، وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، نشعر بخيبة الأمل لأن التعاون القضائي الإقليمي لا يزال غير كاف. وينبغي ألا يكون الإفلات من العدالة أمرا ممكنا بمجرد الإقامة في بلد مجاور. وندعو بلدان منطقة غرب البلقان إلى كفالة الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها عندما وقعت الإعلان المشترك بشأن جرائم الحرب خلال مؤتمر قمة لندن لغرب البلقان في عام 2018، والتمت بدعم التعاون الإقليمي الفعال في ميدان العدالة وإزالة العقبات التي تعترض طريقة.

وفيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في كل من رواندا ويوغوسلافيا السابقة، فإن مما يثير بالغ القلق أن تمجيد مجرمي الحرب لا يزال مستمرا من قبل جميع الأطراف، مما يجعل المصالحة بعيدة المنال. ومن غير المقبول أن يواصل أفراد وقطاعات من المجتمع إنكار ما حدث في رواندا وغرب البلقان، وستواصل المملكة المتحدة إدانة حالات الإنكار بجميع أشكالها.

فمنذ قرابة 25 عاما في سريبرينيتسا بالبوسنة والهرسك، وقعت مذبحه راح ضحيتها 8 000 رجل وفتى وتم تهجير أكثر من 20 000 امرأة وطفل قسرا. وبالنيابة عن المملكة المتحدة، أود أن أشيد بذكرى جميع ضحايا سريبرينيتسا، الذين ما زالوا في صدارة تفكيرنا. وقد سعت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية في الوقت الحاضر إلى تحقيق العدالة لضحايا الأعمال الشنيعة وأسره. ولم يكن ليتسنى تحقيق ذلك، بطبيعة الحال، من دون الناجين والشهود الذين أدلوا بشهاداتهم بشجاعة والذين لولاهم لم تتحقق العدالة. ويجب علينا أن نضمن عدم وقوع أفعال كهذه مرة أخرى أبدا. ومن المهم للغاية أن نعترف جميعا بحقيقة الأحداث التي وقعت في سريبرينيتسا، ألا وهي، أنها إبادة جماعية.

ولا يزال هناك المزيد من العمل الذي يتعين على الآلية القيام به فيما يتعلق بالأحداث الفظيعة التي وقعت في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، ويجب على الدول أن تواصل دعمها للآلية فيما تكمل عملها.

المرفق الرابع عشر

بيان نائبة الممثلة الدائمة بالنيابة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، تشيريت نورمان شالي

أشكر الرئيس أغويوس والمدعي العام براميرتز على إحاطتهما. ونحن ممتنون للعمل الشاق والالتزام الثابت من جانب القضاة والمحامين والموظفين في أروشا ولاهاي، وكذلك في المكتبين الميدانيين في كيغالي وسرايفو، في سعيهما دائما إلى تحقيق العدالة للضحايا في رواندا وبوغوسلافيا السابقة. ولكننا ممتنون بشكل خاص لعملهم في هذا الوقت العصيب، حيث نعدّل أساليب عملنا بسبب مرض فيروس كورونا (COVID-19). وأود أيضا أن أتقدم بتعازينا إلى أسر الموظفين الذين توفوا خلال هذه الفترة من تفشي فيروس كورونا وبسببه.

وتود الولايات المتحدة أن تهنيء الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية، وحكومة فرنسا، وجميع الهيئات الوطنية والدولية الأخرى التي تعاونت لإلقاء القبض مؤخرا على رجل الأعمال الرواندي فيليسيان كابوغا، الذي أدين بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية، وغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني. ويُزعم أن السيد كابوغا هو الممول والداعم الرئيسي للجماعات السياسية والمليشيات التي ارتكبت الإبادة الجماعية في رواندا، فضلا عن أنه مؤسس محطة الإذاعة والتلفزيون الحرة للتلال الألف ذات الصيت.

ويدل اعتقال السيد كابوغا بعد أن ظل طليقا مدة 26 عاماً على استمرار أهمية آلية تصريف الأعمال المتبقية وعملها. ونحن نؤيد جهودها لضمان تحقيق العدالة فيما يتعلق بدور السيد كابوغا المزعوم في الأعمال المروعة التي ارتكبت في رواندا.

ونهنئ كذلك آلية تصريف الأعمال المتبقية والمتعاونين معها على تأكيد وفاة الهارب من العدالة منذ فترة طويلة أوغستين بيزيماننا. وسنواصل دعم الجهود التي تبذلها الآلية لإلقاء القبض على الروانديين الستة المتبقين المطلوبين لأدوارهم في الإبادة الجماعية في عام 1994. ولم تبرح الولايات المتحدة تعرض مكافآت تصل إلى 5 ملايين دولار مقابل معلومات تؤدي إلى اعتقال أو نقل أو إدانة أي من الهاربين المتبقين. ونحث بقوة جميع البلدان على التعاون الكامل مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية وتقديم هؤلاء الأشخاص المطلوبين في بعض من أسوأ الجرائم في التاريخ، إلى العدالة.

وكما ذكر آنفا، فإن الجائحة العالمية قد أثرت على كل جانب من جوانب عمل الأمم المتحدة، والأمر لا يختلف بالنسبة لآلية تصريف الأعمال المتبقية. ونحن نسلم بأنه كان لا بد من تأخير الإجراءات في قاعة المحكمة، ونشيد بجهودها الرامية إلى التقيد بالبادئ التوجيهية للصحة العامة أثناء قيامها بعملها. ونأمل أن تتمكن آلية تصريف الأعمال المتبقية من المضي قدما في دعوى الاستئناف فيما يخص ملاديتش على وجه السرعة، لأن الانتهاء من تلك القضية سيكون لحظة هامة بالنسبة للضحايا.

لقد خدم الجنرال راتكو ملاديتش قائدا لجيش صرب البوسنة خلال الإبادة الجماعية للرجال والصبية المسلمين البوسنيين في سربرينيتشا، واغتصبت قواته النساء والفتيات، وقصفت وقصفت السكان المدنيين في سرايفو، وتعاملت بوحشية مع السجناء المسلمين والكروات - وكان الهدف المروع لكل ذلك يتمثل في إخراج مسلمي البوسنة وكروات البوسنة بصورة دائمة من الأراضي التي يطالب بها صرب البوسنة. ونشير مرة

أخرى إلى هذا لكرر تأكيد أهمية القضية ضد ملاديتش، ونرحب بالعمل الذي تقوم به آلية تصريف الأعمال المتبقية وبالجهود المبذولة لمواصلة عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في الفصل في مسؤولية الجنرال ملاديتش عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبت خلال الحرب.

وبالمثل، فإننا نعتز بالتقدم المحرز في إعادة محاكمة يوفيكاستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب بسبب أدوارهما المزعومة في إبعاد غير الصرب قسراً بصورة غير قانونية من كرواتيا والبوسنة والهرسك.

وفيما يتعلق بدعوى انتهاك حرمة المحكمة في قضيتي المدعي العام ضد تورينابو وآخرين والمدعي العام ضد بيتار جويتش وفيريك راديتا، نشير إلى أن محاولات التأثير على الشهود أو تقويض إجراءات المحكمة تشكل تهديدا خطيرا لسيادة القانون ويجب التعامل معها بجدية.

كما ننثي على جهود الآلية لدعم الجهود القضائية الوطنية، من البلقان إلى رواندا. لا تزال هذه الإجراءات حيوية الأهمية لضمان أن السعي لتحقيق العدالة لن ينتهي حتى مع اختتام المحاكمات في إطار الآلية. ونلاحظ ما أحرزته رواندا من تقدم في مواصلة النظر في القضايا المتعلقة بالإبادة الجماعية، ونحث دول البلقان على تحسين تعاونها على صعيد النظم الوطنية.

وسنؤيد بقوة أيضا تجديد ولاية آلية تصريف الأعمال المتبقية، التي ننظر فيها في هذه الفترة. ولا يزال عمل آلية تصريف الأعمال المتبقية حيويا وهاما وحاسما لإقامة العدل، كما ذكرنا هذا الصباح. ونحث المجلس على تأييد تمديد هذه الولاية، حيث يجب أن يستمر عملها.

ومن المقلق للغاية أن المدعي العام لا يزال يرفع تقارير تثير بالغ القلق عن التحدي المستمر المتمثل في إنكار الإبادة الجماعية وعدم قبول الحقائق التاريخية في كل من رواندا والبلقان. لا يمكننا أن نعيد أولئك الذين فقدوا حياتهم، ولكننا سنخفق في كفالة تحقيق العدالة لهم ولأحبائهم إذا لم نتصرف بقوة عندما يسعى القادة إلى تحويل بعض السكان إلى كبش فداء لآفات المجتمع أو إنكار الحقائق التاريخية.

ويجب علينا أن نجدد التزامنا بحماية رفاه المدنيين أثناء النزاعات المسلحة ومساءلة من ينتهك القانون الدولي الإنساني. إن الآلية جزء هام من هذا العمل وسنواصل دعم جهودها باسم الضحايا.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة، سفين الكالاي

أود في البداية أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تولي فرنسا رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونتمنى لكم كل النجاح في أداء واجباتكم خلال هذا الفترة الصعبة وغير المسبوقة نتيجة لانتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وأود أيضا أن أشكر رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين والمدعي العام لها على تقرير كل منهما وإحاطتهما الشاملتين اليوم. ونحن ممتنون لأن الآلية واصلت إحراز تقدم طوال الفترة المشمولة بالتقرير وواصلت عملها على الرغم من جائحة كورونا.

وننوه بالتقدم المستمر الذي تحرزه الآلية في الوفاء بالأنشطة المتبقية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأود أيضا أن أشدد على أن الاختتام الناجح لولاية الآلية بطريقة فعالة وفي إطار زمني معقول أمر بالغ الأهمية بالنسبة للعدالة والمصالحة في البوسنة والهرسك والمنطقة.

ويجب علينا أيضا أن نعترف بأن نقشي جائحة كوفيد-19 كان له بعض الأثر على إجراءات وأنشطة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين منذ آخر مرة اجتمع فيها مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.8681). وفي الوقت نفسه، اتخذت السلطات المختصة في البوسنة والهرسك جميع التدابير المسؤولة لمكافحة انتشار مرض كوفيد-19. وقد أعلن مجلس وزراء البوسنة والهرسك حالة الطوارئ وطبق حجرا صحيا إلزاميا.

وكان للحالة برمتها في ظل نقشي كوفيد-19، فضلا عن التدابير الملائمة المتخذة لكبح الجائحة، أثر كبير على عمل المؤسسات القضائية في البلد. وقد تأثر بشكل خاص عمل مكتب المدعي العام ومحكمة البوسنة والهرسك، التي تنتظر في معظم قضايا جرائم الحرب التي لم تنته بعد وأكثرها تعقيدا. وفي 30 نيسان/أبريل 2020، اعتمد المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام في البوسنة والهرسك تنظيما جديدا للعمل لجميع المحاكم ومكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك في ضوء الحالة الصحية الراهنة في البلد.

وأود أن أذكركم، سيدي، بأن تعاون البوسنة والهرسك مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين التي حلت محلها، ظل ثابتا وكاملا على مر السنين كما يتضح من تقاريرهما. وعلى نفس المنوال، نظل ملتزمين بالإسهام بنشاط في الجهود التي تبذلها الآلية لإنجاز مهمتها. ونود أيضا أن نؤكد من جديد التزامنا بعملها وأن ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها والإسهام في عمل الآلية دون عائق.

ونود أن نسلط الضوء على تقديرنا للدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بتعزيز الموارد البشرية والمادية للمؤسسات القضائية التي تحقق في جرائم الحرب وبناء القدرات بوجه عام.

وتكرر البوسنة والهرسك التأكيد على أهمية التعاون المستمر بين مكاتب المدعين العامين والسلطات المختصة في البوسنة والهرسك والبلدين المجاورين، صربيا وكرواتيا، وفقا لمبادئ العدالة الدولية وسيادة القانون، وهو أمر حاسم الأهمية في التحقيق في جرائم الحرب والملاحقة القضائية لمرتكبيها.

في الختام، أود أن أؤكد أن البوسنة والهرسك لا تزال ملتزمة بالتحقيق والملاحقة القضائية ومعاقبة جميع الأشخاص المسؤولين عن جرائم حرب، بغض النظر عن جنسياتهم أو انتماءاتهم السياسية أو غيرها من الانتماءات. ونود أيضا أن نؤكد أن حماية الشهود أمر له أهمية قصوى لجميع المؤسسات القضائية في البوسنة والهرسك. وهذا أمر بالغ الأهمية للمصالحة في البوسنة والهرسك وكذلك لطريقنا نحو الاتحاد الأوروبي، الذي يمثل الهدف الرئيسي لسياستنا الخارجية، والذي يحظى بتوافق واسع في الآراء بين جميع الأحزاب السياسية في البلد.

وسنواصل العمل على تعزيز نظامنا القضائي الوطني. فالعدالة الكاملة تعني المزيد من الثقة والاستقرار والتقدم.

المرفق السادس عشر

بيان الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة، إيفان سيمونوفيتش

أود أن أشكر الرئيس الموقر للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضي أغويوس، وكذلك المدعي العام براميرتز، على إحاطتهما اليوم وعلى تقريريهما الأخيرين (انظر S/2020/309 و S/2020/416).

يواجه العالم بأسره اليوم تحديات لم يسبق لها مثيل يسببها عدونا المشترك، جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، الذي أودى بالفعل بحياة العديد من الأشخاص. ونعرب عن تعاطفنا مع جميع ضحايا كوفيد-19 وأسرههم. ولكن مع التفكير فيهم وفي جميع الآخرين المعرضين للخطر بسبب الجائحة وعواقبها، تقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة تتمثل في ألا ننسى أبدا ضحايا العدوان الوحشي في التسعينات، بما في ذلك ضد كرواتيا، الذي ارتكبت خلاله جرائم حرب وجرائم عديدة ضد الإنسانية.

للأسف، وبعد مرور أكثر من 25 عاما، لم ير عدد كبير من الضحايا وأسرههم حتى الآن تحقيق العدالة التي طال انتظارها. ولذلك، تؤيد كرواتيا تأييدا تاما الآلية وجهودها المتواصلة لتقديم أبرز مرتكبي الجرائم الفظيعة المرتكبة خلال التسعينات في إقليم يوغوسلافيا السابقة إلى العدالة. إن الإحياء المقبل للذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية في سريبرينيتشا يذكّرنا مرة أخرى بالمهمة والعمل الهامين والكبيرين اللذين تضطلع بهما الآلية.

وتقيم كرواتيا تعاوننا جيدا مع الآلية وتستجيب بانتظام لطلباتها للحصول على المساعدة، كما هو الحال بالنسبة لطلبات الادعاء في القضية المرفوعة ضد المواطنين الصربيين يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش.

وإلى جانب التعاون مع الآلية، تعلق كرواتيا أيضا أهمية كبيرة على مواصلة التعاون مع البلدان الأخرى في المنطقة في المسائل المتصلة بجرائم الحرب. بيد أن التعاون البناء لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت جميع الأطراف راغبة ومستعدة للمشاركة بنشاط وبشكل منفتح. وفي هذا الصدد، نقدر التطورات الإيجابية في التعاون مع البوسنة والهرسك، التي أسفرت عن إحالة بعض القضايا إلى القضاء الكرواتي، وليس جميعها قضايا من الفئة الثانية. وتأمل كرواتيا في تحقيق نفس التقدم مع صربيا في الوقت المناسب أيضا، لأن مستوى التعاون الحالي، للأسف، ليس مرضيا. ولا تزال كرواتيا تنتظر رد صربيا على دعوتنا في أيلول/سبتمبر 2019 إلى عقد الجولة الرابعة والأخيرة من المفاوضات، التي نأمل أن تسفر عن وضع الصيغة النهائية لمشروع نص اتفاق ثنائي بشأن معالجة جرائم الحرب.

وفيما يتعلق بالقضايا المعروضة حاليا على الآلية، فإننا ندرك تماما الصعوبات التي يمكن أن تسببها جائحة كوفيد-19 للأنشطة والأعمال العادية، ونأسف لأن الآلية لن تكون في وضع يسمح لها باختتام الإجراءات الجارية في قضية الاستئناف ضد راتكو ملاديتش وقضية محاكمة يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش بحلول نهاية هذا العام، كما كان مخططاً لذلك سابقاً. ونشدد مرة أخرى على أهمية الانتهاء في الوقت المناسب من جميع القضايا المعقدة. ويكتسي ذلك أهمية حاسمة لكفالة تحقيق العدالة للضحايا لأن التأخير يزيد دائما من خطر ألا تنتهي الإجراءات بالحكم النهائي، كما كان الحال بالنسبة لسلوبودان ميلوسيفيتش. ولذلك نحث الآلية على بذل قصارى جهدها في هذا الصدد.

وترحب كرواتيا بقرار دائرة الاستئناف الصادر في شباط/فبراير 2020 في قضية انتهاك حرمة المحكمة ضد بيتار يوكيتش وفيريك راديتا، الذي أكد التزام صربيا بتنفيذ أمر الآلية بإلقاء القبض على المتهمين وتسليمهما. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للتذكير بأن التعاون الكامل مع الآلية هو أحد الشروط في عملية التفاوض بين صربيا والاتحاد الأوروبي، وأن ندعو حكومة صربيا في هذا الصدد إلى احترام ذلك القرار وتنفيذه.

وتؤيد كرواتيا بقوة تطلعات بلدان غرب البلقان إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي على أساس أمثالتها الكامل لجميع المعايير المعمول بها، والتي تشمل التعاون الكامل مع الآلية. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى أنه في ظل الرئاسة الكرواتية لمجلس الاتحاد الأوروبي، عقد مؤتمر قمة زغرب بين الاتحاد الأوروبي وبلدان غرب البلقان في 6 أيار/مايو 2020 عن طريق التداول بالفيديو بسبب جائحة كوفيد-19. واتفق قادة الاتحاد الأوروبي على إعلان زغرب، الذي أيدته الشركاء في غرب البلقان. وفي إعلان زغرب، أكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه القاطع للمنظور الأوروبي لغرب البلقان، وكرر شركاء غرب البلقان التزامهم بالمنظور الأوروبي بوصفه خيارهم الاستراتيجي الثابت. كما أشير بوضوح في الإعلان إلى أن مصداقية ذلك الالتزام تتوقف على تنفيذ الإصلاحات اللازمة.

ورحبت كرواتيا باتخاذ المجلس أول قرار على الإطلاق بشأن الأشخاص المفقودين في الصراعات المسلحة في حزيران/يونيه من العام الماضي (القرار 2474 (2019))، الذي يؤكد من جديد الالتزامات المتعلقة بهذا الموضوع التي تنبع من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا تزال مسألة المفقودين وتسليط الضوء على مصيرهم من بين أولى أولوياتنا، ونواصل تناولها في كل مناسبة. وهذا أمر ذو أهمية إقليمية وعالمية، ويحسن أيضا آفاق المصالحة الدائمة.

ولهذه الغاية، يكتسي تعزيز التعاون فيما بين بلدان المنطقة أهمية قصوى، ويشمل ذلك فتح جميع المحفوظات - وهو أمر لا تزال صربيا لا تبدي استعدادا له. وقد أحرز بعض التقدم في هذا المجال مع البوسنة والهرسك ومع الجبل الأسود. ونرى أن الآلية في وضع جيد يمكنها من القيام بدور داعم في هذا الصدد.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أن كرواتيا ستواصل دعم الآلية في أنشطتها المقبلة.

المرفق السابع عشر

بيان مساعد وزير العدل في جمهورية صربيا، تشيدومير باكوفيتش

أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن باسم صربيا والمشاركة في هذا المؤتمر عن طريق الفيديو الذي يعقد للنظر في التقرير العادي الذي يقدم كل ستة أشهر عن أعمال الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية (S/2020/309، المرفق).

واسمحوا لي أن أشير في بداية بياني إلى أنه على الرغم من حالة الطوارئ المعلنة لمكافحة انتشار مرض فيروس كورونا، أبلغت صربيا الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية في أسرع وقت ممكن بأنها ستعاون وتواصل الإشراف على الأشخاص الذين يفرج عنهم مؤقتا وفقا للشروط المحددة في قرارات الدوائر الابتدائية للآلية.

وعلى مدى ربع قرن، بُذلت جهود للمعاقبة على عواقب التدمير الدموي ليوغوسلافيا من خلال آليات العدالة الدولية. وقد أسهمت صربيا إسهاما كبيرا في هذا الصدد. وسلمت إلى العدالة الدولية كبار المسؤولين والضباط العسكريين في دولتها السابقة. ولم تقم أي دولة أخرى بذلك. وعلى هذا النحو، لا يمكن استخلاص استنتاج التاريخ المحرف الذي يسعى إلى إسناد أكبر قدر من المسؤولية إلى صربيا والشعب الصربي.

وببساطة، فإن دولا أخرى لم تفعل ذلك طوعا ولم يجد المجتمع الدولي آلية لإجبارها على القيام بذلك. وبالتالي، لا يزال هناك العديد من القضايا المفتوحة والجرائم التي لم يُعاقب عليها. وتلقي هذه الحقيقة بظلالها على فعالية هذه الهيئة وجودها في حد ذاته.

ومرة أخرى، نقوم بتحليل نتائج عمل الآلية، التي من المقرر إغلاقها في المستقبل المنظور. ووقد انتهى أيضا وجود المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة منذ وقت ليس بالبعيد - أي في كانون الأول/ديسمبر 2017. ولم تحقق الآلية - التي ينبغي لها، لا أن تنهي الإجراءات المتبقية فحسب، بل كذلك أن تحل جميع المسائل المتنازع عليها المتصلة بقضاء فترات العقوبة، أو ما يمكن إجراؤه من مراجعات للإجراءات أو المسائل المتصلة بالمحفوظات - أي هدف من أهدافها بصورة كاملة.

ولن أذكر سوى المسائل الرئيسية التي ظلت من دون إجابة في تعاون بلدي مع الآلية.

فيتضح من تقرير الاستعراض الثالث لأعمال الآلية (S/2020/309، المرفق) والتقرير نصف السنوي العادي أن إنجاز الإجراءات قد أرجئ إلى نيسان/أبريل 2021. وأرى أن هذه الإطالة تتيح فرصة لحل المسائل المتبقية، التي لم يرد أي رد عليها حتى الآن.

وأود أن أعيد التأكيد على أن صربيا أتاحت للدعاء - في تعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية - حرية الوصول إلى جميع الأدلة والوثائق والمحفوظات والشهود. ويجري التعاون مع الآلية بسلاسة. وقد تم البت في جميع الطلبات التي تم تلقيها تقريبا، كما يجري البت في الطلبات الواردة بتاريخ أحدث. ويجري تقديم الردود والوثائق من محفوظات السلطات في الدولة الصربية إلى مكتب المدعي العام للآلية ودوائر المحاكم وقلم الآلية في الوقت المناسب. وقد أعفي الشهود عن واجب الاحتفاظ بأسرار الدولة والأسرار الرسمية والعسكرية.

ومن بين الإجراءات المتبقية المتصلة بتعاون صربيا مع الآلية، تمضي قُدماً الإجراءات الابتدائية في إعادة محاكمة يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، فضلاً عن إجراءات الاستئناف في قضية راتكو ملاديتش.

وأود بادئ ذي بدء أن أتكلّم عن المشاكل المتصلة بفرض أحكام بالسجن ومبادرة قضاء فترات العقوبة في صربيا والإفراج المبكر عن الأشخاص الذين قضوا ثلثي مدة عقوبتهم بالسجن وممارسة نوع من الرصد والمراقبة غير القانونيين للأشخاص بعد الإفراج عنهم.

فمن الواضح أن الموعد النهائي لحل المسائل التي أثارها من قبل وزير العدل الصربي قد انقضى. ولا أمل لي في أن يتغير الكثير في ذلك الصدد، غير أنني كذلك أشعر بمسؤولية عرض الأمر على المجلس إلى أن تحل تلك المسائل.

وتتعلق المشكلة الأولى بعدم الامتثال لأحكام النظام الأساسي المحدّث للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الذي صدر في أيلول/سبتمبر 2009. فالفقرة 1 من المادة 24 المتعلقة بالعقوبات تنص على ما يلي:

“تقتصر العقوبة التي تفرضها الدائرة الابتدائية على السجن. وترجع الدوائر الابتدائية في تحديد مدة السجن إلى الممارسة العامة المتعلقة بأحكام السجن في محاكم يوغوسلافيا السابقة”.

وهذا النظام الأساسي المحدّث متاح للجميع في الموقع الشبكي للمحكمة. ومع ذلك، حكمت المحكمة والآلية بالسجن مدى الحياة على المواطنين الصرب التالية أسماؤهم: ستانيسلاف غاليتش، وليوبيشا بيرا، وفويادين بوبوفيتش، وزدرافكو توليمير، وأصدرت حكماً ابتدائياً على راتكو ملاديتش، في حين حُكم على ميلان لوكيتش ورادوفان كاراديتش بالسجن مدى الحياة بوصفهما شخصين من العرق الصربي ليسا من مواطني صربيا. وخلال تلك الفترة، نصت قوانين صربيا على حكم بالسجن لمدة تصل إلى 40 سنة على أشد الجرائم خطورة. والاستنتاج الوحيد الذي يمكن استخلاصه هنا هو أن المحكمة اتخذت تلك القرارات بما يخالف نظامها الأساسي. ولا توجد آلية تظلم لهذه المعاملة. وقد أسفرت القرارات التي اتخذتها المحكمة خارج نطاق قواعد قانونها التأسيسي عن عواقب بعيدة المدى، أي فرض عقوبات طويلة الأجل في حالات لا توجد فيها إمكانية للالتصاف أو أي تعليمات في هذا الصدد. وقد توفي بعض الذين حُكم عليهم بالسجن مدى الحياة - بيرا وتوليمير - أثناء قضاء مدة عقوبتهم، وبالتالي فإن الحاجة إلى إيجاد حل لهذه الترهات القانونية أصبحت أوضح.

وتتعلق مشكلة أخرى أثارها صربيا في عام 2009 بالمبادرة التي يقضي بموجبها المواطنون الصرب مدة العقوبات التي تفرضها المحكمة في صربيا. ولم نتلق بعد رداً من مجلس الأمن في ذلك الصدد. فالعدد الأكبر من الأشخاص المدانين الذين يقضون مدة عقوبتهم هم أشخاص من الجنسية الصربية ومواطنون صرب. أليس من المنطقي إذن أن تكون صربيا مهتمة بحل هذه المسألة؟ وأعتقد أنه يجب ألا نسمح لهذه المسألة بأن تظل من دون حل حتى نهاية ولاية الآلية.

وقد نشأت المشكلة الثالثة لأن نظام معاملة المحتجزين في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يختلف، للأسف، من بلد إلى آخر. فمعاملة المدانين أفضل بكثير في البلدان الأكثر تقدماً، التي تعلق أهمية كبيرة على إعادة التكيف الاجتماعي، وحيث ينعكس مستوى المعايير في جميع جوانب الحياة الأخرى، بما في ذلك الظروف التي يقضي فيها السجناء مدة عقوبتهم. ولم تتجح المحكمة ولا الآلية في

فرض معايير عامة يتعين احترامها، بل على العكس من ذلك، فرض كل بلد من البلدان التي تنفذ فيها أحكام بالسجن مبادئه الخاصة.

وصربيا على استعداد لتحمل الالتزام بتنفيذ أحكام السجن المفروضة على مواطنيها المدنيين أمام محكمة لاهاي وتحمل المسؤولية عن ذلك، ولقبول الإشراف الدولي في ذلك الصدد. والمؤسسات المختصة في صربيا على استعداد لتقديم ضمانات واضحة بعدم الإفراج عن الأشخاص المدنيين من دون أحكام مناسبة تُصدرها الآلية. ومرة أخرى، ندعو ممثلي الآلية وممثلي المؤسسات ذات الصلة التي عينها الأمين العام إلى زيارة صربيا والطواف على مرافق السجون ومعرفة ما إذا كانت ظروف السجن تتوافق مع ذلك الغرض.

وتتمثل المشكلة الرئيسية الرابعة في مسألة تغيير شروط الإفراج المبكر بعد قضاء ثلثي مدة عقوبة السجن. فصربيا مصرة على ضرورة استمرار تطبيق نفس الشروط على مواطني صربيا المدنيين أمام المحكمة.

وللمرة الأولى في العام الماضي، لم تُحل معظم الطلبات التي قدمها مواطنو صربيا إلى رئيس الآلية لطلب الإفراج المبكر بعد قضاء ثلثي مدة عقوبتهم. وفي عام 2019، انقضى ثلثا مدة عقوبة السجن على مواطني صربيا التالية أسماؤهم: راديفوي ميليتيتش وسريتين لوكيتش ورادوسلاف بردجانين وفلاستيمير جورجيفيتش ونيبويشا بافكوفيتش. وقد تقدموا جميعهم بطلبات للإفراج المبكر عنهم. هؤلاء أشخاص متقدمون في السن، وصحتهم معتلة، وينبغي عدم استبعاد إيجاد حل قانوني لقضاياهم لأسباب إنسانية.

وفي بداية عام 2020، رُفض الطلب الذي تقدم به رادوسلاف بردجانين للإفراج المبكر عنه. وتلقت صربيا "طلب تقديم بيان" بخصوص راديفوي ميليتيتش في آذار/مارس 2020 وسريتين لوكيتش في أيار/مايو 2020. وقد اعتمدت ممارسة جديدة يخاطب بموجبها رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين البلد الذي سيعود إليه المحكوم عليهم، ملتصقا بضمانات بأن الدولة التي ينتمون إليها كرعايا ستقبل وترصد الامتثال للشروط التي وضعتها الآلية في حالة صدور حكم بشأن الإفراج المبكر عنهم. وقدمت صربيا ردودا إيجابية على هذه الطلبات بتقديم بيان في غضون الموعد النهائي المحدد.

إن الإفراج المشروط إنجاز قانوني للمجتمع المتحضر. وقد أصدر الرئيسان السابقان للمحكمة والآلية حكما بشأن هذه المسألة من دون أي تأثير من أي شخص. ومن المؤكد أن لرئيس الآلية الحق في التشاور عندما يرى ذلك مناسبا لإصدار حكم بشأن الإفراج المبكر. ولا يجوز أن يؤثر الادعاء، وكذلك الأطراف الثالثة، فيما يتعلق بإدخال تعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالآلية. وللأسف، لم يحدث ذلك التغيير. وهكذا يعاقب الأشخاص الذين أصبحوا مؤهلين لهذا الشرط عقابا إضافيا نتيجة العقوبات الإجرائية والانتظار طويلا لتلقي الرد.

وتتأخر الردود على الطلبات دون سبب أو مبرر. ويعتبر أي سبب لإنهاء عمل الآلية والميزانية المتاحة لها مشكلة تقنية. ولا يمكن أن يكون هذا ذريعة لعدم ملاءمة الآلية. ويُنظر إلى "الصمت الإداري" في النظم الإدارية في جميع أنحاء العالم على أنه طريقة قانونية إجرائية لاتخاذها في الوقت غير المناسب، أي التقاعس عن اتخاذها، وما يترتب عنه من نتائج قانونية مختلفة.

ويطرح السؤال الخامس في النهاية عندما يفرج عن المدنيين. ويواصل مكتب المدعي العام للآلية مراقبتهم ورصدهم. ويشير الجزء العادي من تقارير الأشهر الستة، بما فيها هذا التقرير، إلى إنكار جرائم

الحرب وتمجيدها. ويشير كل تقرير، أحيانا بالاسم، إلى ظهور علي لأشخاص قضاوا عقوبة فرضتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عليهم. فلم هذا؟ لقد أنجز عمل مكتب المدعي العام بإصدار حكم. وبعد قضاء مدة العقوبة، لا يمكن معاقبة هؤلاء الأشخاص مرة أخرى لأي سبب من الأسباب، ولا يمكن لأي شخص أن يحرمهم من أي حقوق شخصية أو مدنية.

ومما يؤسف له أنه يتعين علي أن أولي اهتماما خاصا لمشكلة تحدث بانتظام في وحدة الاحتجاز التابعة للآلية في سخييفينغن وتتعلق بالحالة الصحية للجنرال راتكو ملاديتش.

وفي 30 آذار/مارس خاطبت وزيرة العدل الصربية رئيس الآلية، السيد كارمل أغيوس، حيث أبلغته بشواغلها بشأن العملية الجراحية التي خضع لها الجنرال ملاديتش أثناء الجائحة، على الرغم من توصية السلطات الهولندية بوقف الإجراءات الطبية غير الطارئة ولم تُبلغ أسرته بها إلا بعد إجرائها. وبسبب إجراءات مماثلة قام بها موظفو وحدة الاحتجاز وكذلك أفراد الدائرة الطبية المسؤولة عن المحتجزين، اضطرت أسرة راتكو ملاديتش إلى التدخل حتى في مناسبات سابقة. وتم تشكيل فريق خبراء طبيين دوليين لحماية حياة الجنرال ملاديتش وصحته. وكان التقييم الذي توصل إليه ذلك الفريق بالإجماع هو أن العملية ستشكل خطرا لا لزوم له على حياته. ولحسن الحظ، نجا الجنرال راتكو ملاديتش.

وتتمثل إحدى المشاكل الخاصة في عدم إنفاذ قرارات المحكمة. ووفقا لقرار دائرة الاستئناف أُمرت الدائرة الطبية التابعة للآلية بتقديم معلومات عن الحالة الصحية لراتكو ملاديتش إلى فريقه الطبي مرة في الأسبوع. وخلافا لذلك القرار، فإن التقارير الرسمية عن صحته مخفية عن أسرته وفريقه الطبي، أي أن الأمانة العامة لا تحترم قرار دائرة الاستئناف. ولم يكن مآذونا لإدارة وحدة الاحتجاز بذلك التصرف.

وفي هذه الحالة، طلبت وزيرة العدل في صربيا إلى الرئيس أغيوس أن يتخذ تدابير لإنقاذ حياة شخص واحد مع صون سلطة قرار المحكمة الذي بات مهددا من قبل إدارة تلك المحكمة نفسها. وكان رد الرئيس أغيوس: فيما يتعلق بصحة السيد ملاديتش، فإن صلاحية الرئيس في الاستجابة محدودة وأنه هذه السلطة قد عُهد بها إلى دائرة الاستئناف التي تقرر في الإجراءات المتعلقة بالسيد ملاديتش. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر أن إدارة وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك توفير الخدمات الطبية للمحتجزين، هي المسؤولية العامة لقلم المحكمة. والسؤال هو كيف يمكن حل مثل هذه المشاكل، عندما يتجاهل قلم المحكمة نفسها قرارات المحكمة، وعندما يتركها رئيس المحكمة لإدارته دون أي رد فعل، بل ويدعو إلى احترام قرارات المحكمة.

والمسألة السادسة هي مصير محفوظات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقدمت صربيا عددا كبيرا من الوثائق إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والدفاع والدوائر الابتدائية التابعة للمحكمة. ويتمثل الموقف العام لصربيا في أنه ينبغي إعادة الوثائق المقدمة إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ثم إلى الآلية لاحقا والتي لم تقدم كدليل في الإجراءات المعروضة على المحكمة والآلية، إلى السلطات التي قدمتها. والشرط المسبق لإعادة الوثائق هو أن الإجراءات الجنائية المعروضة على المحكمة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية قد اكتملت.

وحتى الآن لم تقدم أي إجابة محددة عن هذا السؤال. ولم يستجب مسؤولو الآلية بعد لمقترحاتنا الرامية إلى الشروع في هذا العمل العظيم. إن إعادة الوثائق أمر بالغ الأهمية، ليس فقط بسبب المسؤولية عن توثيق الأحداث في يوغوسلافيا السابقة في التسعينات، ولكن أيضا بسبب حجم المواد والمشاركة

الإضافية لمؤسسات صربيا ذات الصلة. وعلى أية حال فإن هذه ليست مهمة سهلة وقد أرجئت إلى آخر لحظة عندما تبدو نهاية عمل الآلية في الأفق بالفعل.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أشير إلى التعاون على الصعيد الإقليمي وهو نتيجة للعمل المشترك بشأن التفاهم المتبادل والتعاون والمصالحة.

وفي الفترة من 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى 16 أيار/مايو 2020، قدم مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في جمهورية صربيا لاثنتي اتهام تقيدان باستمرار الإجراءات فيهما حاليا أمام المحكمة الابتدائية. في الفترة نفسها، ووفقا للائحة الاتهام الصادرة عن مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في جمهورية صربيا عن الفترة السابقة، صدرت أربعة أحكام بالإدانة من المحكمة الابتدائية. وفي إجراء الاستئناف بُرئ شخص واحد وأدين شخصان.

واستمر التعاون مع مكاتب المدعي العام المختصة في المنطقة مع تبادل طلبات المساعدة. وقدم مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك 16 طلبا للمساعدة إلى مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في جمهورية صربيا، تمت الموافقة على ستة طلبات منها مع تجهيز ثمانية منها ولم يُقبل طلبان منها بسبب نقائص رسمية فيها. وقدم مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في جمهورية صربيا 18 طلبا للمساعدة إلى مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، تمت الموافقة على أربعة منها في حين لم يتم الرد بعد على 14 طلبا.

وقدم مكتب المدعي العام لجمهورية كرواتيا 10 طلبات للمساعدة إلى مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في جمهورية صربيا، تمت الموافقة على أربعة طلبات منها ولا تزال هناك ستة طلبات قيد التجهيز. وقدم مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في جمهورية صربيا 7 طلبات للمساعدة إلى مكتب المدعي العام لجمهورية كرواتيا، تمت الموافقة على ثلاثة منها في حين لم يتم الرد بعد على أربعة طلبات.

وقُدمت ستة طلبات إلى مكتب بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، في بريشتينا، ولكن لم يتم الرد على أي منها حتى الآن.

ومكتب المدعي العام لجرائم الحرب ملتزم بتعزيز التعاون الإقليمي في المحاكمات المتعلقة بجرائم الحرب. وشارك ممثلوه على المستوى التقني في الاجتماع الإقليمي الذي عُقد يومي 26 و 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في سراييفو، والذي شارك فيه أيضا، بالإضافة إلى ممثلي مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا، ممثلو مكاتب المدعي العام للبوسنة والهرسك والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ومكتب المدعي العام في الجبل الأسود، ومكتب المدعي العام لجمهورية كرواتيا. وفي الفترة من 17 إلى 19 كانون الأول/ديسمبر 2019، شارك ممثلو مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا في المؤتمر الإقليمي للمدعين العامين في سراييفو، الذي حضره ممثلو المدعين العامين من المنطقة - البوسنة والهرسك، وكرواتيا والجبل الأسود، وكبير المدعين العامين للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

في 14 أيار/مايو، عقد المدعي العام المعني بجرائم الحرب في جمهورية صربيا اجتماعا هاتفيا مع رئيسة هيئة الادعاء في البوسنة والهرسك، غوردانا تاديتش. وكان موضوع المناقشة هو تحسين التعاون الإقليمي في قضايا محددة.

ولا يزال التعاون مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين نشطا وبناء. وفي 12 أيار/مايو، عقد المدعي العام المعني بجرائم الحرب في جمهورية صربيا ورئيس هيئة الادعاء للآلية اجتماعا هاتفيا. وكانت مواضيع المحادثة هي النتائج التي حققها مكتب المدعي العام في الفترة السابقة والتعاون الإقليمي والتعاون بين مكتب المدعي العام لجرائم الحرب وبين الآلية.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، حضر نواب المدعي العام المعني بجرائم الحرب والمدعون العامون المساعدون التدريب التمهيدي في لاهاي، ونقل إليهم خبراء مكتب المدعي العام للآلية في تلك المناسبة المعلومات والخبرات المكتسبة من خلال عمل الآلية.

وفي الفترة الأخيرة، واصل مكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب في جمهورية صربيا طلب الوثائق اللازمة من الآلية بشأن قضايا جارية محددة في جميع مراحل الإجراءات الجنائية.

ولا يزال المشروع المشترك بين الآلية والمفوضية الأوروبية - وهو برنامج المدعين العامين الوطنيين الزائرين - قيد التنفيذ، وهو يمكّن ممثلاً من مكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب من البقاء والعمل في مكتب المدعي العام للآلية بصفة موظف اتصال يبحث باستمرار في قاعدة بيانات مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة/الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ويفرز الوثائق والأدلة المتعلقة بإجراءات المحاكمة التي تدخل في نطاق اختصاص مكتب المدعي العام لجرائم الحرب ويقدمها. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم معالجو القضايا بالبحث بانتظام في قواعد البيانات عن طريق الوصول إلى نظام الإفصاح الإلكتروني.

واعتقد أنه مع اقتراب نهاية عمل الآلية، فإن المشاركة النشطة للمجلس في جميع المسائل المفتوحة أمر بالغ الأهمية. وتتوقع صربيا إجابات على هذه الأسئلة.

وبدلاً من التوصل إلى استنتاج، أود أن أشير إلى أنني أعتقد أن النقاط البارزة التي قدمتها في بياني واضحة بما فيه الكفاية لتقود جميع الحاضرين إلى استنتاج مفاده أن تعاون بلدي مع آلية تصريف الأعمال كان ناجحاً بالفعل.